

مؤقت

## مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون



الجلسة 9746

الخميس، 10 تشرين الأول/أكتوبر 2024، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيدة بيرسفيل	(سويسرا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينزيا
	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سيراليون	السيد سوا
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيدة رودريغيس - بيركيت
	فرنسا	السيد دي ريفير
	مالطة	السيدة فرايزر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودارد
	موزامبيق	السيد فرنانديس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد يامازاكي

## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



24-28961 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة 15/05.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

## الحالة في الشرق الأوسط

في دعم معن لغزة. وقد كثف حزب الله هجماته على إسرائيل، حيث أطلق صواريخ وقذائف وطائرات بدون طيار باتجاه أهداف أبعد جنوباً، بما في ذلك باتجاه حيفا وتل أبيب. وقد ردت إسرائيل بشن هجمات في جميع أنحاء لبنان، بما في ذلك العاصمة بيروت، حيث ضربت مئات الأهداف التابعة لحزب الله - العديد منها في مناطق مكتظة بالسكان - وتسببت في دمار واسع النطاق ونزوح ومعاناة.

منذ بدء العمليات البرية الإسرائيلية في لبنان في 1 تشرين الأول/أكتوبر، خاض حزب الله وجيش الدفاع الإسرائيلي اشتباكات عنيفة في جنوب لبنان. وتسبب تبادل إطلاق النار المستمر في حالة طوارئ إنسانية. وتساعدت أعداد القتلى والجرحى: فقد قُتل أكثر من 300 شخص في لبنان خلال الأسبوع الماضي فقط. منذ 8 تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، يتجاوز عدد القتلى الآن 2 000 شخص، وفقاً لوزارة الصحة اللبنانية. ومن بين القتلى مئات المدنيين، منهم أكثر من 100 طفل.

وقُتل عدد من أفراد الجيش اللبناني، حيث سقط ثلاثة قتلى في الأسبوع الماضي. كما قُتل جنود إسرائيليون، من بينهم 12 جندياً إسرائيلياً على الأقل على الأراضي اللبنانية منذ 1 تشرين الأول/أكتوبر. ونزح أكثر من 600 000 شخص في لبنان - ربع مليون منهم منذ يوم الأربعاء الماضي. والغالبية العظمى من النساء والأطفال. ووضع ربع الأراضي اللبنانية تحت ما يسمى بأوامر الإخلاء التي أصدرها جيش الدفاع الإسرائيلي، مما يؤثر على أكثر من 100 قرية وضاحية، حيث يعطي الجيش الإسرائيلي الناس مهلة لا تزيد عن ساعتين لإخلاء منازلهم، وغالباً ما يكون ذلك في منتصف الليل. وقد فرّ حوالي 250 000 شخص، من بينهم لبنانيون وسوريون، إلى سورية. وقد غادر عشرات الآلاف آخرين عبر مطار بيروت. ويتعرض القطاع الصحي في لبنان لضغوط هائلة. وأغلق العديد من المستشفيات والمراكز، بعد الغارات الجوية التي أصابت مرافق الرعاية الصحية والعاملين فيها.

ويطلب النداء العاجل الذي وجهه الأسبوع الماضي 425 مليون دولار لمساعدة مليون شخص على مدى الأشهر الثلاثة المقبلة. وأحث

الرئيسية (تكلت بالفرنسية): أود، في البداية، أن أشير إلى أن مجلس الأمن هو مكان ينبغي أن يسوده الاحترام فيما بين أعضاء المنظمة وممثليها، وأرجو من جميع المتكلمين الالتزام في ملاحظاتهم بالقواعد ذات الصلة فيما يتعلق بالهجة واللغة والمضمون. كما أشدد على أنه، كقاعدة عامة، يشجع المجلس جميع المشاركين على أن يقتصروا بياناتهم على مدة تقل عن خمس دقائق.

ووفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي إندونيسيا وإسرائيل ولبنان وموريتانيا والجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية.

وفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة روزماري ديكارلو، وكيلا الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، والسيد جان بيير لاكروا، وكيلا الأمين العام لعمليات السلام.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو أيضاً سعادة السيد ستافروس لامبرينيديس، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيدة روزماري ديكارلو.

السيدة ديكارلو (تكلت بالإنكليزية): في الأيام الثمانية التي انقضت منذ آخر إحاطة قدمها الأمين العام (انظر S/PV.9738) لأعضاء المجلس بشأن لبنان والشرق الأوسط، أصبحت الحالة في لبنان أكثر إثارة للقلق. وقد اشتد بشكل كبير تبادل إطلاق النار بين حزب الله وجيش الدفاع الإسرائيلي الذي بدأ في 8 تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي عندما أطلق حزب الله النار على أهداف إسرائيلية

الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. وفي هذا الصدد، يجب التمييز بين المدنيين والمقاتلين وبين البنية التحتية المدنية والأهداف العسكرية. ويجب عدم استهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية. ويجب تجنب الهجمات العشوائية وغير المتناسبة. كما يجب عدم استهداف العاملين في المجالين الإنساني والطبي والصحفيين. ويجب حماية موظفي الأمم المتحدة، بما في ذلك قوات حفظ السلام الشجعان على طول الخط الأزرق ومنظومة الأمم المتحدة العاملة في ظل هذه الظروف الخطيرة في جميع أنحاء لبنان. يجب علينا أن نبذل كل جهد ممكن لعكس مسار دورة العنف وإبعاد لبنان وإسرائيل والمنطقة عن حافة الكارثة.

**الرئيسة (تكلمت بالفرنسية):** أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها. وأعطي الكلمة الآن للسيد لأكروا.

**السيد لأكروا (تكلم بالإنكليزية):** كما سمع الأعضاء للتو من وكالة الأمين العام ديكارلو، فإن الوضع في لبنان والمنطقة قد بات بالفعل يندرج بخطر متزايد. تتواصل العمليات البرية لجيش الدفاع الإسرائيلي في لبنان، والتي بدأت في 1 تشرين الأول/أكتوبر بعد سلسلة من تبادل إطلاق النار على مدى شهر كامل عبر الخط الأزرق، في الوقت الذي يتواصل فيه القصف الجوي المكثف في جميع أنحاء البلد. إن جزءاً كبيراً من جنوب لبنان - منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان - قد أصبح الآن غير مأهول بالسكان وغير صالح للسكن بشكل متزايد. إن هدف إسرائيل المعلن هو عودة السكان إلى مجتمعاتهم الشمالية بعد عام من الخوف والتهجير. ويواصل حزب الله إطلاق النار عبر الخط الأزرق ويهدد الآن المراكز السكانية الرئيسية في إسرائيل، بما في ذلك حيفا وطبريا، بأسلحة يزداد عيارها. وهذا دليل واضح على وجود أفراد مسلحين وعتاد وأسلحة غير مأذون بها جنوب نهر الليطاني، في انتهاك خطير للقرار 1701 (2006).

منذ 23 أيلول/سبتمبر، ومع إطلاق عملية السهام الشمالية من قبل قوات الدفاع الإسرائيلية، رصدت القوة المؤقتة، حتى 8 تشرين الأول/أكتوبر، انطلاق 5 451 مقذوفاً من جنوب الخط الأزرق إلى شماله و

الدول الأعضاء على دعم هذا الطلب. أشكر أعضاء المجلس الذين قدموا بالفعل مساعدات أو تعهدوا بتقديمها.

كما يتعرض السكان المدنيون في شمال إسرائيل لهجمات متكررة من حزب الله وغيره من الجماعات المسلحة من غير الدول في لبنان والمنطقة. وقُتل أكثر من 50 شخصاً ونزح أكثر من 60 000 في إسرائيل ومرتفعات الجولان التي تحتلها إسرائيل منذ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، مما أدى إلى تعطيل الحياة وسبل العيش. يشير النزاع المدمر في لبنان، إلى جانب الضربات المكثفة في سورية والعنف المستمر في غزة والضفة الغربية المحتلة، إلى أن المنطقة تتأرجح بشكل خطير على حافة حرب شاملة.

إن عجزنا الجماعي عن وقف العنف وحقق الدماء أمر مدان. يجب أن يتوقف حزب الله وغيره من الجماعات المسلحة غير الحكومية عن إطلاق الصواريخ والقذائف على إسرائيل. ونحث إسرائيل على وقف قصفها للبنان وسحب قواتها البرية. يجب على الأطراف أن تغتزم بالخيارات الدبلوماسية المطروحة أمامها على الطاولة، وليس الأسلحة التي في يدها. وترحب الأمم المتحدة بالجهود المتواصلة التي تبذلها الدول الأعضاء في هذا الصدد. وكما حذر الأمين العام للأمم المتحدة، لا يزال هناك متسع من الوقت، ولكنه ينفذ بسرعة. يجب أن نمنح الدبلوماسية فرصة، الآن. تتواصل المنسقة الخاصة للأمم المتحدة لشؤون لبنان، السيدة جانين هينيس - بلاسخت، مع جميع الأطراف الفاعلة للتأكيد على ضرورة وقف التصعيد الفوري والتوصل إلى حل دبلوماسي. ويجب أن تلتزم الأطراف بالعودة إلى وقف الأعمال العدائية والتنفيذ الكامل للقرارين 1559 (2004) و 1701 (2006). يجب أن يكون للدولة اللبنانية السيطرة على جميع الأسلحة داخل أراضيها. وقد رأينا ما يحدث عندما لا تسيطر عليها.

يقترّب المأزق السياسي في لبنان من إتمام عامه الثاني. وفي هذا الوقت من الأزمة، أحثّ القادة السياسيين في لبنان على اتخاذ خطوات حازمة نحو معالجة الفراغ. يجب احترام سيادة الدولة وسلامة الأراضي للبنان وإسرائيل على السواء. ويجب التمسك بالالتزامات بموجب القانون

الأمم المتحدة حتى مسافة خمسة كيلومترات من الخط الأزرق، مشيراً إلى أن ذلك من أجل سلامتهم وأمنهم. وقد ظل حفظة السلام التابعون لنا في مواقعهم، بما يتماشى مع التفويض الذي منحهم إياه مجلس الأمن، مع إعادة تقييم وضع القوة باستمرار في مواجهة المخاطر السائدة. وكإجراء تخفيفي، عززت القوة المؤقتة بالفعل حماية قواتها لمواقعها بالقرب من الخط الأزرق. بالإضافة إلى ذلك، ومع قلة إمكانية الحركة وبالتالي قلة النشاط العملياتي في ظل الظروف الأمنية السائدة، قررت القوة المؤقتة تقليص تواجدتها في مواقع الأمم المتحدة الأكثر تضرراً بنسبة 25 في المائة. وبحلول 6 تشرين الأول/أكتوبر، كانت قد نقلت مؤقتاً 300 جندي من حفظة السلام إلى قواعد أكبر داخل منطقة العمليات، مع التخطيط لنقل 200 جندي آخر حسب الحالة الأمنية السائدة. أصبحت سلامة وأمن حفظة السلام الآن في خطر متزايد. تتعارض الإجراءات التي أوجزتها للتو مع الحماية الممنوحة لمباني الأمم المتحدة وموظفيها بموجب القانون الدولي.

وهناك مسألة أخرى تتعلق بالمنشآت العسكرية في محيط مواقع الأمم المتحدة. وقد سبق لي أن أبرزت أن أنشطة حزب الله في محيط مواقع الأمم المتحدة تطوي على إمكانية جذبها للرد على النيران. إننا نواجه الآن وضعا مماثلاً، حيث يقوم جيش الدفاع الإسرائيلي بنصب مواقع متاخمة مباشرة لمواقع الأمم المتحدة، وهو تطور نحتج عليه بشدة.

وفي 2 تشرين الأول/أكتوبر، تمركزت دبابات ميركافا تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي بالقرب من موقع للأمم المتحدة في محيط مارون الرأس في القطاع الغربي، أي موقع الأمم المتحدة 6-52، وتم إنشاء منطقة تجميع متاخمة له مباشرة. وفي 3 تشرين الأول/أكتوبر، رصدت القوة المؤقتة إطلاق جيش الدفاع الإسرائيلي نيران دبابة من فوق ذلك الموقع، وفي 7 تشرين الأول/أكتوبر، أدى هدم مبنيين بالمتفجرات تحت السيطرة من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي في مكان قريب إلى إلحاق أضرار بمعامل محيط موقع الأمم المتحدة. وبحلول 8 تشرين الأول/أكتوبر، كان جيش الدفاع الإسرائيلي قد أحلى موقعه، في حين

610 هجمات جوية شنها جيش الدفاع الإسرائيلي. وفي نفس الفترة، رصدت القوة المؤقتة 1 385 مقذوفاً من الشمال إلى الجنوب. وتجدر الإشارة إلى أن كل مقذوف قد يمثل عدة قذائف، ولا يمكن للقوة المؤقتة اكتشاف بعض المقذوفات، مثل تلك التي تطلقها القاذفات المحمولة المضادة للدبابات أو الأسلحة الخفيفة. ومنذ 1 تشرين الأول/أكتوبر، دارت اشتباكات عنيفة على الأرض، حيث أفادت التقارير بمقتل ما لا يقل عن 12 جندياً إسرائيلياً وعشرات من مقاتلي حزب الله. وقد رصدت القوة المؤقتة توغلات إسرائيلية بالمشاة ودبابات الميركافا والمركبات الهندسية في مارون الرأس ولبونة ويارون في القطاع الغربي وبالقرب من كفر كلا وميس الجبل والعديسة في القطاع الشرقي. ومع ذلك، لم تتمكن القوة المؤقتة من مراقبة جميع هذه الأنشطة، كما سأوضح لاحقاً.

وقد عرض هذا الوضع حفظة السلام التابعين لنا إلى خطر كبير. وقد شملت الاشتباكات التي وقعت في منطقة لبونة/الناقورة منذ 8 تشرين الأول/أكتوبر إطلاق نيران الدبابات والأسلحة الخفيفة، والضربات الجوية، وعمليات اعتراض من القبة الحديدية وانفجارات متعددة. أصيب جنديان من حفظة السلام بجروح عندما ضربت نيران دبابة في وقت سابق من اليوم موقعاً تابعاً للأمم المتحدة، وهو مركز مراقبة رقم 14، في مقر القوة المؤقتة في الناقورة. وفي وقت مبكر من صباح اليوم أيضاً، أطلق جنود جيش الدفاع الإسرائيلي النار على موقع الأمم المتحدة 1-31 من فتحة في السياج أحدثها جيش الدفاع الإسرائيلي في اليوم السابق خلال أعمال برية مجاورة. وتضررت عدة مركبات ونظام اتصالات. ويوم أمس تحديداً، أطلقت القوات الإسرائيلية النار على الكاميرات في موقع الأمم المتحدة هذا نفسه، وأصاب نيران الأسلحة الصغيرة موقعاً آخر للأمم المتحدة بالقرب من لبونة أيضاً، مما أدى إلى إلحاق الضرر بالإتارة وبمحطة تحويل لاسلكية. وحتى عام مضى، كان هذا الموقع الأخير هو مكان انعقاد الاجتماعات الثلاثية الأطراف للقوة المؤقتة. وقد احتج قائد القوة ورئيس البعثة بشدة على هذه الأعمال لدى الجيش الإسرائيلي.

كان جيش الدفاع الإسرائيلي، قبل فترة وجيزة من بدء عملياته البرية، قد حثَّ حفظة السلام التابعين للقوة المؤقتة على إخلاء مواقع

البلد. ووفرت البعثة مأوى للموظفين الوطنيين الذين لا يستطيعون الانتقال من منطقة العمليات. وينسق رئيس بعثة القوة المؤقتة وقائد القوة، بصفته المسؤول المعين لقطاع جنوب الليطاني، تنسيقاً وثيقاً مع المنسق الخاص لشؤون لبنان، وهو المسؤول المعين شمال نهر الليطاني، لضمان سلامة وأمن جميع موظفي الأمم المتحدة في لبنان. كما تعرّض الجيش اللبناني أيضاً لإطلاق النار، إذ قُتل ثلاثة جنود لبنانيين منذ 30 أيلول/سبتمبر. وقُتل أحد المتعاقدين مع القوة المؤقتة في 2 أيلول/سبتمبر.

وكما أشارت وكالة الأمين العام ديكارلو، كان لتبادل إطلاق النار الكثيف الأثر الأكبر على المدنيين من كلا الجانبين، حيث سقط العديد من الضحايا ووشُرِدَ مئات الآلاف من المدنيين. وتواصلت القوة المؤقتة دعم السلطات اللبنانية في حماية المدنيين وتيسير المهام الإنسانية التي تقوم بها القوات المسلحة اللبنانية والصليب الأحمر اللبناني وتوفير المأوى للمدنيين في مواقع الأمم المتحدة ما أمكن. واصل فريق الارتباط والتنسيق التابع للقوة المؤقتة اتصالاته الوثيقة مع القوات المسلحة اللبنانية والجيش الإسرائيلي، سعياً منه لفضّ النزاع وتيسير المهام الإنسانية وتجنب الحسابات الخاطئة. ويعمل رئيس بعثة القوة المؤقتة وقائد القوة، بالتنسيق مع المنسق الخاص، بنشاط مع الأطراف للحث على وقف التصعيد الفوري والعودة إلى وقف الأعمال العدائية.

وأكرر الملاحظات الأخيرة للأمين العام والمنسق الخاص: لا يوجد حل عسكري لهذه الأزمة. ونحث الأطراف على العودة فوراً إلى وقف الأعمال العدائية واتخاذ إجراءات فعلية نحو تنفيذ القرار 1701 (2006) تنفيذاً كاملاً. ونحن على استعداد لدعم جميع الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل دبلوماسي. والقوة المؤقتة مكلفة بدعم تنفيذ القرار 1701 (2006)، ولكن يجب علينا أن نصر على أن الأمر متروك للأطراف نفسها لتنفيذ أحكام ذلك القرار. فلن ينفذه أحد بدلاً عن الأطراف.

ونعرب عن خالص امتناننا للدول الأعضاء التي تسهم بقوات في القوة المؤقتة. إن الالتزام المتواصل والموحد من قبل البلدان المسهمة

استمرت حركة أفراده ومركباته على الطريق المجاور. وبالإضافة إلى ذلك، في 7 تشرين الأول/أكتوبر، ألحقت نيران دبابات جيش الدفاع الإسرائيلي التي شوهدت تعبر الخط الأزرق بالقرب من علما الشعب في القطاع الغربي أضراراً بالجدار الخارجي والملجأ المحصن في موقع الأمم المتحدة 1-31. وفي اليوم نفسه، أفادت التقارير أن أضراراً طفيفة لحقت بمبنى ومركبة تابعين للأمم المتحدة في مقر القوة المؤقتة بمعسكر "غرين هيل". وفي اليوم نفسه أيضاً، ومع توغل جيش الدفاع الإسرائيلي في محيط ميس الجبل في القطاع الشرقي، أصيبت مركبة تابعة للأمم المتحدة داخل موقع للأمم المتحدة بنيران غير مباشرة.

وينبغي التذكير بأن المسؤولية المطلقة عن ضمان سلامة وأمن قواتنا لحفظ السلام تقع على عاتق الجهات الفاعلة على الأرض. لقد احتجنا بشدة على التطورات الأخيرة لدى السلطات الإسرائيلية وشددنا على مسؤولية جيش الدفاع الإسرائيلي عن احترام الوضع المحمي للقوة المؤقتة وموظفيها، بما في ذلك حرمة مباني الأمم المتحدة، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان سلامتهم وأمنهم، بما في ذلك تجنب وضع قواته على مقربة من حفظة السلام التابعين للقوة ومبانيها، وأخيراً أن هذا الوجود يمس بحياد القوة المؤقتة ويعرض أفرادها ومبانيها لخطر التأثير بأي تبادل محتمل لإطلاق النار. وغني عن القول إن هذه الالتزامات تنطبق على جميع الجهات الفاعلة في الميدان.

وقد توقفت فعلياً الأنشطة العملية للقوة المؤقتة منذ 23 أيلول/سبتمبر. وظلت قوات حفظ السلام محصورة في قواعدها، مع قضاء فترات طويلة من الوقت محتمين في الملاجئ. وقد أدى ذلك العائق الشديد لحرية حركة البعثة داخل منطقة العمليات إلى الحد من قدرتها على الرصد والإبلاغ. كما طرحت البيئة الأمنية أيضاً تحديات أمام إعادة إمداد مواقع الأمم المتحدة بالوقود والغذاء والمياه. ويظل نقادي التضارب في التحركات اللوجستية للقوة المؤقتة أمراً بالغ الأهمية؛ فالبعثة تراقب أمن واستدامة كل موقع من مواقعها، خاصة تلك الموجودة على الخط الأزرق، وتجري تعديلاً عليها وفقاً لذلك.

كما كان للحالة الأمنية تأثير على موظفينا المدنيين أيضاً، حيث نقل جميع الموظفين المدنيين الدوليين تقريباً إلى بيروت أو إلى خارج

وقد رددت العديد من الأصوات في لبنان ذلك النداء. ويجب علينا أن نستفيد من ثم من وقف الأعمال العدائية لتحقيق تسوية سياسية. والإطار واضح: تنفيذ القرار 1701 (2006)، الذي اعترف به كل من لبنان وإسرائيل كإطار لتحقيق الاستقرار الدائم على طول الخط الأزرق وتقديم ضمانات أمنية لكلا البلدين، تنفيذًا كاملاً. ويجب أن يكون المشردون قادرين على العودة إلى ديارهم، في إسرائيل كما في لبنان. ويجب استعادة سيادة لبنان وسلامة أراضيه.

ومن أجل الاستجابة لتلك الحاجة الملحة، مع إحراز تقدم نحو حل دبلوماسي، ستعقد فرنسا مؤتمراً وزارياً في باريس في 24 تشرين الأول/أكتوبر. وسيجمع المؤتمر الدول الشريكة للبنان والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني. وسيسعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف.

على الصعيد السياسي، يتمثل الهدف في إعادة إطلاق الجهود الرامية إلى إيجاد حل دبلوماسي على أساس القرار 1701 (2006). أما على الصعيد الإنساني، فيسكون الهدف هو حشد المجتمع الدولي لتلبية احتياجات الحماية والاحتياجات الطارئة للسكان. أخيراً، ومن أجل ضمان سيادة لبنان، نريد أن نحث على تقديم المزيد من الدعم للمؤسسات اللبنانية، ولا سيما الجيش اللبناني.

وأخيراً، تعرب فرنسا عن قلقها البالغ في أعقاب إطلاق النار على قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في الناقورة في جنوب لبنان. إننا ندين جميع الهجمات على أمن القوة المؤقتة. ويجب تقديم تفسيرات لعمليات إطلاق النار تلك. إن حماية قوات حفظ السلام التزام يقع على عاتق جميع الأطراف. وتدعو فرنسا جميع الأطراف إلى الامتثال لذلك الالتزام والسماح لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بمواصلة الوفاء بولايتها، بما في ذلك الاحترام الكامل لحرية حركتها.

ونؤكد مجدداً دعمنا الكامل للقوة المؤقتة ولقرارها بالحفاظ على مواقعها بالقرب من الخط الأزرق. ونثني على جميع موظفيها لالتزامهم المستمر ومهنتهم في ظل ظروف صعبة. وفي ذلك السياق، تكتسي مهمة القوة أهمية أكثر من أي وقت مضى لتحقيق التهدئة.

بقوات والدعم المتواصل والموحد من قبل المجلس يكتسيان أهمية أكثر من أي وقت مضى. وأعرب عن تضامني واعتزازي برجال ونساء القوة المؤقتة الذين يقفون الآن حقاً على الخطوط الأمامية في سعيهم إلى تحقيق الاستقرار على الخط الأزرق والمناطق الواقعة خلفه. وأشرك الأمين العام في الإشادة برئيس البعثة وقائد قوات القوة المؤقتة الجنرال أروالدو لاسارو ساينس على قيادته في هذه الأوقات الحرجة.

**الرئيسة (تكلمت بالفرنسية):** أشكر السيد لاسارو على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

**السيد دي ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):** لقد دعت فرنسا إلى عقد هذه الجلسة. وأشكركم، السيدة الرئيسة، على عقد هذه الجلسة، وأشكر السيدة ديكارلو والسيد لاسارو على إحاطتهما.

إن الحالة في لبنان خطيرة للغاية. ولم تتحسن الحالة منذ جلستنا الأخيرة (انظر S/PV.9738). بل على العكس من ذلك، تتدهور مع مرور كل يوم. فحزب الله يواصل هجماته على إسرائيل. وفي نفس الوقت تستمر العمليات العسكرية الإسرائيلية في لبنان، بما في ذلك التوغلات البرية، في انتهاك للسيادة اللبنانية. وما فتئ السكان المدنيون يدفعون الثمن. فقد سُرد أكثر من مليون نسمة. وتدعم فرنسا مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في جهودها الرامية إلى مساعدتهم. ونذكر بضرورة احترام القانون الدولي الإنساني.

ويجب على جميع الأطراف الفاعلة في المنطقة ممارسة ضبط النفس. فقد حان وقت التهدئة الآن. وقد أدانت فرنسا الهجمات التي ارتكبتها إيران ضد إسرائيل في 1 تشرين الأول/أكتوبر. ومن أجل وضع حد لهذه الحرب التي تهدد الاستقرار الإقليمي وتفاقم الأزمة السياسية والإنسانية في لبنان، فإن الطريق إلى الأمام واضح.

أولاً وقبل كل شيء، يجب أن يكون هناك وقف فوري ودائم لإطلاق النار في لبنان. ذلك هو النداء الذي أطلقته فرنسا والولايات المتحدة منذ أسبوعين وشارك فيه العديد من شركائنا. ولا يزال قائماً.

1996. وندعو إلى اتخاذ تدابير استباقية ووقائية لوضع حد لجميع التوغلات في المستقبل بالقرب من مواقع الأمم المتحدة ولأي هجمات على مباني الأمم المتحدة وموظفيها.

ثالثاً، ندعو جميع الجهات الفاعلة إلى المشاركة على نحو جاد وهادف لإيجاد حلول دبلوماسية. وفي حين تتسم تصرفات وخطابات مختلف الجهات الفاعلة في الميدان بالعدائية، فإن عنصراً مشتركاً واحداً يبرز في بياناتها، وهو أمن شعوبها. ولكن كما أظهر التاريخ في المشرق العربي مراراً وتكراراً، لا يمكن تحقيق هذا الأمن لأي شعب، سواء على المدى القصير أو الطويل، بالوسائل العسكرية وحدها. ونعترف بالصعوبات التي تواجه مواصلة الدبلوماسية في البيئة الحالية، ولكن الحوار، مهما كان بعيد المنال، هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام المستدام وعودة العائلات النازحة. ونشجب في هذا الصدد أي محاولة تقوم بها القوى الإقليمية لاستغلال الأزمة السحيقة الحالية لتحقيق مصالحها الضيقة، ونؤيد بقوة جميع الجهود الرامية إلى تنشيط الدبلوماسية بغية التوصل إلى وقف لإطلاق النار.

**السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):**  
أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو ووكيل الأمين العام لأكروا على إحاطتيهما.

إن الحالة في لبنان تزداد سوءاً يوماً بعد يوم. وتتزايد الخسائر البشرية في صفوف المدنيين، وقد نزح أكثر من ربع سكان لبنان. والآثار الإنسانية المترتبة على هذا النزاع مدمرة وتفاقم الأزمة القائمة في لبنان، لا سيما بالنسبة للفئات الضعيفة غير القادرة على الانتقال أو التي تواجه تحديات كبيرة لدى القيام بذلك. ويجب أن تبذل إسرائيل كل ما في وسعها لتقليل الخسائر في صفوف المدنيين. ويواجه اللاجئون السوريون الآن في لبنان، الذين نزحوا سلفاً من ديارهم، خيار النقاء ومواجهة النزاع أو مواجهة اضطهاد نظام الأسد لهم إن عادوا. وما فتئ حزب الله يطلق القذائف على شمال إسرائيل منذ عام، مما أجبر أكثر من 60 000 إسرائيلي على الفرار من منازلهم. ويجب عليه أن يتحمل مسؤوليته عن إنهاء دوامة العنف، بدلاً من التهور وتعريض

**السيد هوانغ (جمهورية كوريا):** أشكر وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو ووكيل الأمين العام جان بيير لأكروا على إحاطتيهما وعلى جهودهما الدؤوبة من أجل السلام والأمن.

يعاني لبنان بشكل مأساوي من وسائل وأساليب حرب مشابهة لتلك المستخدمة في غزة. فالمستشفيات تُجبر على الإغلاق، ويشرد الملايين، وتُدمر المدارس، وتُزهق أرواح لا حصر لها. والأخطر من ذلك وجود العديد من الجبهات الأخرى في المنطقة، وكل منها يحمل في طياته إمكانية نشوب حرب إقليمية أوسع نطاقاً أو حتى أكبر، إذا ما اشتعلت تلك النزاعات في ذات الوقت في حلقة مفرغة.

وفي هذه المرحلة الحرجة، أود أن أثير النقاط التالية.

أولاً، إن التقيد بالالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين غير قابل للتفاوض. ومن المثير للقلق بصفة خاصة الهجمات الفتاكة التي شنتها إسرائيل على العاملين في المجال الطبي والوحدات الطبية في لبنان والضربات الأخيرة عبر الحدود التي شنها حزب الله والتي يبدو أنها استهدفت مناطق مدنية في شمال إسرائيل. واستهداف الموارد الطبية والمدنيين كلها انتهاكات صارخة للقانون الدولي الإنساني. ويُلمز القانون الدولي الإنساني أطراف النزاع المسلح بضمن حصول المدنيين على ظروف إنسانية مرضية. وفي الواقع، يتم تجاهل الحد الأدنى من الظروف الإنسانية في غزة والآن في لبنان. فيجب عدم التعامل مع المدنيين على أنهم مجرد ببادق في النزاع.

ثانياً، لا يمكن المساس بسلامة وأمن قوات حفظ السلام التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تحت أي ظرف من الظروف. فالقوة المؤقتة تضطلع بدور حيوي في تحقيق الاستقرار عبر الخط الأزرق ويكتسي ضمان سلامة جنود حفظ السلام الشجعان، في البيئة الحالية المتقلبة، أهمية بالغة أكثر من أي وقت مضى. وفي ذلك الصدد، يساورنا قلق بالغ إزاء الحادث الذي وقع هذا الصباح، حيث أصيب اثنان من جنود حفظ السلام بجروح بعد تعرضهما لنيران دبابات مباشرة أطلقها الجيش الإسرائيلي على برج مراقبة في مقر القوة المؤقتة في الناقورة. ويذكرنا ذلك بالحادثة المؤلمة التي وقعت في قانا عام

بشأن الحالة المقلقة للغاية والمتدهورة في لبنان، وأرحب بمشاركة ممثلي لبنان وإسرائيل ودول أعضاء أخرى في جلسة اليوم.

تزداد الحالة في لبنان سوءاً بمرور كل يوم، حتى مع ازدياد اضطراب منطقة الشرق الأوسط الأوسع نطاقاً. ولاحظنا أن إسرائيل تواصل توسيع نطاق عملياتها العسكرية في لبنان، حيث انضمت فرق جديدة إلى الاجتياح البري، في الوقت الذي تصف فيه ما يجري بأنه عملية محدودة أو غارات برية موضعية ومحددة الأهداف.

وتشعر غيانا بالقلق إزاء القصف المتواصل في جميع أنحاء الأراضي اللبنانية - من ساحله الجنوبي إلى قلب عاصمته - الذي أسفر عن مقتل أكثر من 2 000 شخص وإصابة أكثر من 10 000، وفقاً لوزارة الصحة اللبنانية. وأفادت السلطات اللبنانية أيضاً أن أكثر من 185 000 نازح داخلياً سُجلوا في مراكز الإيواء، وأن أكثر من 400 000 من المواطنين السوريين واللبنانيين فروا في الفترة من 23 أيلول/سبتمبر إلى 9 تشرين الأول/أكتوبر إلى سورية. وفي الوقت نفسه، فإن الغارات الجوية التي يشنها حزب الله مسؤولة أيضاً عن مقتل مواطنين إسرائيليين وإصابتهم وتشريدهم. والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن رئيس الوزراء الإسرائيلي يحذر الشعب اللبناني الآن من أن لبنان قد يصبح غزاة أخرى ويحثهم على "إنقاذ لبنان قبل أن يسقط في هاوية حرب طويلة ستؤدي إلى الدمار والمعاناة كما نرى في غزة". ويجب ألا يدخر المجلس أي جهد لتجنب تكرار سيناريو مشابه لسيناريو غزة في لبنان.

يزيد من هذا القلق التقرير الذي ظهر اليوم عن خطة لهيئة الأراضي الإسرائيلية للاستيلاء على أرض مقر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في القدس. ولا يمكن أن نحتمل حتى التفكير في ما قد يعنيه هذا التعطيل الجديد بالنسبة لملايين الفلسطينيين النازحين الذين يعتمدون على الأونروا للحصول على الخدمات الحيوية مثل الأغذية والرعاية الصحية والتعليم. يجب أن يتوقف على الفور تكثيف الهجمات بلا هوادة ضد وكالة الأمم المتحدة تلك وموظفيها. فالأونروا هي العمود الفقري للعمليات الإنسانية في غزة وغالباً ما تكون المصدر الرئيسي

حياة الإسرائيليين واللبنانيين على حد سواء للخطر. ويجب على جميع الأطراف بذل كل ما في وسعها لحماية المدنيين والامتنال امتثالاً تاماً للقانون الدولي الإنساني.

إن المملكة المتحدة ملتزمة بدعم الشعب اللبناني، وقد أعلننا عن حزمة مساعدات إضافية بقيمة 19,5 مليون دولار لتلبية احتياجاته الإنسانية العاجلة. ونشعر بقلق بالغ لسماعنا بإصابة اثنين من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة على يد القوات الإسرائيلية، ونتمنى لهما الشفاء العاجل. ونؤكد مجدداً أن الهجمات على حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة غير مقبولة. ويجب على جميع الأطراف اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (القوة المؤقتة) ومبانيها والسماح للقوة المؤقتة بالوفاء بولايتها.

ويجب ألا نغفل عن دور إيران المزعزع للاستقرار في الشرق الأوسط بدعمها للمليشيات، بما في ذلك حزب الله وحماس والحوثيين. يجب أن توقف إيران على الفور هجماتها على إسرائيل ودعمها لمليشياتها لمنع زيادة تدهور الحالة الإنسانية المأساوية أصلاً.

إن التوصل إلى حل سياسي بما يتسق مع القرار 1701 (2006) هو السبيل الوحيد لاستعادة لبنان سيادته وسلامه وأراضيه واستقراره. ويتطلب ذلك وفقاً فورياً لإطلاق النار بين لبنان وحزب الله وإسرائيل الآن وإجراء مفاوضات فورية لإعادة إرساء الأمن والاستقرار للسكان الذين يعيشون على جانبي الحدود الإسرائيلية - اللبنانية. وقد دعا وزير خارجية بلدي مراراً وتكراراً وباستمرار إلى وقف فوري لإطلاق النار، وأكرر هذه الدعوة اليوم. فالدبلوماسية، وليس العنف، هي السبيل لتحقيق السلام والاستقرار والأمن لإسرائيل ولبنان. والدبلوماسية، وليس العنف، هي التي ستحقق استقراراً إقليمياً أوسع نطاقاً. ولا يمكن المبالغة في تقدير مخاطر استمرار التصعيد وامتداده إلى المنطقة الأوسع نطاقاً. وستواصل المملكة المتحدة سعيها الدؤوب للتوصل إلى حل دبلوماسي لإنهاء دوامة العنف.

السيدة رودريغيس - بيركيت (غيانا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو ووكيل الأمين العام لأكروا على إحاطتهما



ومن الأهمية بمكان أن تتمكن القوة المؤقتة من تنفيذ ولايتها بأمان على النحو الذي أذن به المجلس. ويجب علينا، نحن أعضاء المجلس، أن نواصل الإصرار جماعياً على أن تفي الأطراف بالتزاماتها فيما يتعلق بسلامة قوات حفظ السلام وأمنها وتتمسك بالقانون الدولي الإنساني أيضاً.

ومهما كانت الحالة محزنة على ما يبدو، لا يمكننا أن نسمح لشعور العجز أن يقودنا إلى اليأس. وتزودنا الدبلوماسية بالأدوات اللازمة لوقف الزحف نحو حرب إقليمية ولإنارة الطريق المؤدي إلى إعادة السلام للشعوب في لبنان وإسرائيل وفلسطين وجميع أنحاء الشرق الأوسط.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أشكر السيدة روزماري ديكارلو، وكيلا الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، والسيد جون بيير لأكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام، على المعلومات التي قدمها.

يلاحظ وفد بلدي بقلق تدهور الحالة الأمنية في قطاع الخط الأزرق ومحيطه الناتج مباشرة عن الانتهاك المتكرر للقرارين 1701 (2006) و 1559 (2004). وتؤكد إكوادور مجدداً دعمها الثابت لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وتشدّد بحفظة السلام الذين يبذلون قصارى جهدهم لمنع المزيد من التصعيد.

ومما يثير القلق الهجوم على مقر القوة المؤقتة في الناقورة الذي أسفر عن إصابة فردين من أفرادها بجروح. إن ضمان سلامة وأمن رجال ونساء القوة المؤقتة الذين يعملون في بيئة تعدّ اليوم الأصعب لحفظة السلام التزاماً يقع على عاتق الأطراف ويشمل احترام حرمة مبانى الأمم المتحدة.

ونؤيد نداءات المنسقة الخاصة جانين هينس بلاشارت والفريق أرلودو لازارو ساينز اللذين يحثان الأطراف على تنفيذ وقف نهائي وعاجل للأعمال العدائية وكذلك على استئناف مسار الحوار السياسي في إطار القرار 1701 (2006).

للمساعدات في المنطقة. والمساس بعملياتها يعني تعريض بقاء الملايين من الناس للخطر. وكما قالت غيانا يوم أمس (انظر S/PV.9744)، يجب على الأمم المتحدة وجميع الدول المحبة للسلام ألا تسمح لإسرائيل بإغلاق الأونروا، وبالتالي إيقاف الدعم المنقذ للحياة لملايين الفلسطينيين. فلنتحرك الآن لحماية مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها - وهي المبادئ التي تعهدنا جميعاً بتقديسها.

وتكرر غيانا دعوتها إلى جميع أطراف النزاع إلى وقف الأعمال العدائية فوراً والوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، ولا سيما الالتزام المقدس بضمان حماية المدنيين. ويجب أن نستخدم كل الأدوات المتاحة لنا لضمان الامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين، وضمان امتثال الأطراف امتثالاً كاملاً للقرارين 1701 (2006) و 1559 (2004)، وإيجاد حل دبلوماسي ينهي تصعيد العنف. فاتباع استراتيجية التهدئة من خلال التصعيد لن يفشل فحسب، بل سيضمن أيضاً استمرار دورة العنف نفسها التي نشهدها اليوم.

وتتأشد غيانا مرة أخرى جميع الأطراف ضمان سلامة وأمن أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (القوة المؤقتة). فقد عملوا على مدار العام الماضي في ظل ظروف صعبة للغاية، وهم عرضة الآن لخطر الإصابة أو حتى الموت.

يجب أن نعرب عن بالغ قلقنا إزاء التطورات الأخيرة التي وقعت على مقربة من مواقع الأمم المتحدة. ومما يبعث على القلق الشديد ما أوردته التقارير هذا الصباح عن إصابة جنديين من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة بجروح بعدما أطلقت دبابة من نوع ميركافا تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي نيرانها صوب برج مراقبة في مقر القوة المؤقتة في الناقورة وأصابته مباشرة. ويأتي هذا الهجوم الأخير أيضاً في أعقاب إطلاق النار في وقت سابق من دبابات من نوع ميركافا تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي والذي ألحق أضراراً بالجدار الخارجي لموقع الأمم المتحدة وملجأ محصن تابع للأمم المتحدة ومركبات الأمم المتحدة. لا يمكن السماح باستمرار ذلك.

ونعرب عن تقديرنا للسيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، والسيد جون بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام، على ما قدماه من أفكار بشأن هذه الحالة المقلقة جداً.

إن إحاطة اليوم، على غرار إحاطة يوم أمس بشأن الحالة في غزة (انظر S/PV.9744)، ترسم صورة قاتمة للحالة في لبنان تتطلب منا أيضاً اتخاذ إجراءات مجددة فورية ومتضافرة. ومما يثير بالغ القلق أن نلاحظ إحراز تقدم محدود في تنفيذ القرار 1701 (2006) منذ اعتماده. ونتيجة لذلك، تشهد الحالة في لبنان تدهوراً مستمراً.

وترى موزامبيق بانزعاج شديد استمرار تبادل إطلاق النار عبر الخط الأزرق بين حزب الله وإسرائيل زادت حدته في الأيام الأخيرة. ونشهد تصاعد دوامة العنف التي تفاقمت بسبب الهجمات التي يشنها جيش الدفاع الإسرائيلي في عمق لبنان، مما يعرض للخطر سلامة المدنيين من كلا الجانبين، بمن فيهم موظفو الأمم المتحدة.

وقد أدى التصعيد الأخير بين حزب الله - والمليشيات اللبنانية وغير اللبنانية الأخرى - وإسرائيل إلى تبادل شبه يومي لإطلاق النار عبر الحدود. وأجبر مليون شخص على النزوح بسبب القصف الإسرائيلي المكثف الذي حوّل لبنان إلى غزة جديدة، مما زاد من حدة التوترات في المنطقة.

وللإشارة، نود أن نذكر أيضاً أن نائب الأمين العام لحزب الله تعهد قبل ثلاثة أيام تحديداً بمواصلة العمليات أثناء حديثه بمناسبة الذكرى السنوية الأولى للهجوم الذي قادته حماس على إسرائيل، محذراً من زيادة النزوح الإسرائيلي ومشيراً إلى أنه لا مجال لأي نقاش قبل وقف إطلاق النار.

ويمثل ذلك تصعيداً للنزاع في المنطقة في وقت يزعم فيه الجيش الإسرائيلي أنه استهدف 190 موقعاً لحزب الله في هجمات في جميع أنحاء لبنان، بما في ذلك هجمات جديدة في جنوب بيروت وكذلك في منطقة البقاع الشرقي في لبنان. ونحث الدول الأعضاء في مجلس

ويعاني السكان المدنيون اللبنانيون والإسرائيليون على جانبي الخط الأزرق من آثار الأعمال العدائية التي أسفرت عن مقتل آلاف الأشخاص ونزوحهم القسري. ويجب أن تحظى حماية المدنيين بالأولوية وفقاً للقانون الدولي الإنساني. وبالمثل، يجب توفير الحماية لموظفي الأمم المتحدة والعاملين والشركاء في المجال الإنساني عملاً بالقرار 2730 (2024).

ويجب أن يجدد المجتمع الدولي التزاماته التمويلية للبنان بغية ضمان استمرارية عمليات المساعدة الإنسانية. وتعتمد حياة مليون شخص يعيشون في حالات من الضعف الشديد على استمرار هذه العمليات، بمن فيهم الأطفال والنساء واللاجئون والأشخاص ذوو الإعاقة. وتتعترف إكوادور بالحقوق الأصيلة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة في الدفاع عن النفس عند تعرضها لهجوم مسلح بموجب الأحكام المنصوص عليها في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. إن الأطراف المتورطة في هذا النزاع ملزمة بالاحترام الكامل لقرارات مجلس الأمن ومن ثم احترام سلامة لبنان الإقليمية وسيادته.

ويجب أن نضاعف الجهود من أجل التوصل إلى حل دبلوماسي للحالة على طول الخط الأزرق وفي الشرق الأوسط. ويجب أن تستعيد الحكومة اللبنانية، اليوم وأكثر من أي وقت مضى، السيطرة الفعلية على تدفق الأسلحة وتوزيعها بما يتماشى مع أحكام القرار 1559 (2004).

إن تشخيص الحالة واضح: فمن أجل تهدئة النزاع ومنع استمرار سرطان العنف في الانتشار في المنطقة، يجب أن تمارس الأطراف أقصى درجات ضبط النفس. وكما قال الأمين العام غوتيريش قبل بضعة أيام، يجب بأي ثمن تجنب نشوب حرب أخرى ستكون كارثية على شعوب المنطقة. ويجب أن تسود نزعة الإنسان نحو السلام ويؤخذ بكل تفاوضي للنزاع من أجل منع تفاقم هذه الأزمة، مع ما يترتب على ذلك من عواقب لا حصر لها.

السيد فرنانديس (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئاسة سويسرا على عقد جلسة الإحاطة هذه التي طلبتها فرنسا.

حل سلمي للنزاع في الشرق الأوسط، بما في ذلك النزاع الإسرائيلي الفلسطيني الذي استمر طويلاً. وذلك الموقف يتماشى مع التزام موزمبيق بالسلام والاستقرار، كما يتضح من عمليات السلام التي شاركت فيها موزمبيق عبر تاريخها.

**السيد فو كونغ (الصين) (تكلم بالصينية):** أشكر فرنسا على طلبها بعقد هذه الجلسة الطارئة. وأتوجه بالشكر أيضاً إلى وكيل الأمين العام روزماري ديكارلو ووكيل الأمين العام لأكروا على إحاطتهما.

شهدت الأسابيع الماضية تصاعداً حاداً في التوترات بين لبنان وإسرائيل. لقد هاجم جيش الدفاع الإسرائيلي قبل ساعات قليلة مواقع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وبرج مراقبة، مما تسبب في وقوع إصابات في صفوف أفراد القوة المؤقتة. وتعرب الصين عن قلقها البالغ وإدانتها الشديدة لذلك.

تضطلع القوة المؤقتة بمهامها في حفظ السلام عملاً بولايتها بموجب القرار 1701 (2006). وتشكل أي هجمات متعمدة على قوات حفظ السلام انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي الإنساني وللقرار 1701 (2006). ويجب أن تتوقف هذه الهجمات فوراً. ونطالب بالتحقيق في تلك الحوادث ومحاسبة المسؤولين عن ارتكابها. ويجب اتخاذ التدابير اللازمة للحيلولة دون تكرار تلك الحوادث. ونؤكد من جديد أنه يجب على جميع أطراف النزاع كفالة سلامة وأمن جميع أفراد الأمم المتحدة وأصولها على نحو فعال. والقوة المؤقتة ليست استثناءً. إن خطورة الحالة الراهنة جلية، وكذلك النهج الصحيح لتهدئة حدة التوترات. وأود أن أؤكد على النقاط الثلاث التالية.

أولاً، منذ تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، أسفرت سلسلة الأحداث المزعزعة للاستقرار التي وقعت في الشرق الأوسط عن سقوط أكثر من 100 000 ضحية من المدنيين وتسببت في نزوح الملايين. وستستغرق إعادة الأمور إلى نصابها عقداً أو نحو ذلك. وأكثر من ذلك، أن الصدمة الناجمة عن النزاعات ستظل كابوساً مستمراً تعاني منه الأجيال المقبلة. لا يمكن للشرق الأوسط أن يتحمل نشوب حرب

الأمن على إدانة هذه الهجمات على وجه الاستعجال ودعوة الأطراف إلى وقف فوري لإطلاق النار في ظل استمرار القتال العنيف داخل منطقة عمليات القوة المؤقتة، مع ما أوردته التقارير من استمرار تبادل إطلاق النار المكثف.

ولا يمكن التغاضي عن النشاط الواسع النطاق للطائرات الإسرائيلية في سماء جنوب لبنان قبل بضعة أيام، وكذلك تكليف إسرائيل للمرة الأولى فرقة احتياط بإنجاز عمليات محدودة وعلى نطاق ضيق ومحددة الأهداف في جنوب غرب لبنان، لأنه يزيد من تفاقم النزاع.

وتشير جميع التقارير إلى القلق الشديد الذي أصبحت تثيره الحالة في الميدان. ويجب أن توقف جميع الأطراف جميع العمليات العسكرية على جانبي الخط الأزرق، بما في ذلك جنوب غرب بيروت، إضافة إلى منطقة البقاع الشرقي في لبنان.

ونعتقد أن الأحداث الراهنة في لبنان متشابكة بشدة مع الحرب المميتة الجارية في غزة التي أودت بحياة آلاف الفلسطينيين حتى الآن ولا تُظهر أي بوادر على الانحسار، مما يثير سيناريوهات لا حصر لها من التصعيد.

وتؤكد موزمبيق مجدداً على الحاجة إلى وقف التصعيد من أجل منع المزيد من عدم الاستقرار والأعمال الانتقامية. وندعو الأطراف إلى حماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني، وفقاً لما ينص عليه القانون الدولي الإنساني من التزامات على نطاق أوسع. ونحث جميع الأطراف المعنية أيضاً على الالتزام الصارم بالقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، وخاصة القرار 1701 (2006). هناك حاجة ملحة لبذل جهود دبلوماسية لمنع المزيد من التصعيد ومعالجة الأزمة الإنسانية. لذلك يجب على المجتمع الدولي أن يعجل باتخاذ إجراءات تكفل تقديم المساعدات الإنسانية والعمل من أجل التوصل إلى حل سلمي.

في الختام، تؤكد موزمبيق من جديد التزامها الراسخ بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة واستعدادها لدعم جميع الجهود الرامية إلى التوصل إلى

ويساورنا بالغ القلق إزاء التقارير التي تفيد بمقتل مئات المدنيين اللبنانيين في الأيام الأخيرة، بينهم أطفال وعاملون في المجال الطبي ومواطن أمريكي. ونكرر دعوتنا لجميع الأطراف حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية والتقييد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

على مدى سنوات وفي مواجهة العديد من المآسي، قدم الشعب اللبناني بسخاء الدعم للاجئين من الدول المجاورة الأخرى التي ترح تحت وطأة النزاع. وفي الوقت الراهن، اضطر كثيرون ممن فتحوا أبوابهم أمام اللاجئين، وكذلك عدد كبير من اللاجئين ذاتهم، إلى مغادرة ديارهم بحثاً عن ملاذ آمن في الشمال وحتى في بلدان أخرى. لذا بات لزاماً على المجتمع الدولي رد الجميل.

في أواخر الأسبوع الماضي، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديم مساعدات إنسانية بقيمة 157 مليون دولار لدعم احتياجات النازحين واللاجئين داخل لبنان. ونشجع الأطراف الأخرى على الاضطلاع بدورها أيضاً لدعم نداء الأمم المتحدة العاجل ونداء الشعب اللبناني الذي يجد نفسه في حاجة إلى الدعم.

وتشيد الولايات المتحدة أيضاً بأكثر من 10 000 من حفظة السلام من أكثر من 50 بلداً، يعملون كجزء من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، ويخدمون في ظروف خطيرة للتهوض بقضية السلام. وفي هذا السياق، نعرب عن انزعاجنا الشديد من الأنباء الواردة عن إصابة عناصر من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، متمنين لهم الشفاء العاجل. بينما نعمل على جمع معلومات إضافية، فقد أوضحنا أيضاً لجميع الأطراف، بمن فيها إسرائيل، أننا نتوقع منها احترام سلامة وأمن أفراد القوة المؤقتة ومنشأتها وتجنب الحوادث التي تعرضهم للخطر أو الضرر، وكذلك التنسيق مع الأمم المتحدة لكفالة قدرة القوة المؤقتة على العمل بحرية وفقاً لولايتها.

دعونا نتذكر كيف وصلنا إلى هنا. لردح طويل من الزمن، ظل حزب الله عاملاً مقلقاً يهدد الاستقرار الأمني لإسرائيل ولبنان. وبدعم مالي ومادي من إيران، قام حزب الله بتعزيز قواته على مرأى ومسمع من الجميع، ضارباً عرض الحائط بالقرارين 1559 (2004)

واسعة النطاق. ولا يمكن أن يستمر النزاع في التوسع. يجب على جميع الأطراف التركيز على الحفاظ على السلام والاستقرار الإقليميين؛ والتعامل مع الحالة الراهنة بحصافة ورشد ومسؤولية؛ والسعي الجاد لوقف دوامة العنف.

ثانياً، ينبغي أن تتصدر مساعي وقف إطلاق النار قائمة الأولويات. ونلاحظ أن جميع الأطراف في لبنان قد وجهت بالفعل دعوة موحدة لوقف فوري لإطلاق النار. وأصدرت جامعة الدول العربية أيضاً مناشدة علنية بهذا الصدد. وبات معروفاً من يحمل الأدوات الرئيسية لوضع حد لهذه الأزمة. إننا نحث إسرائيل على التخلي عن هوسها باستخدام القوة، واتخاذ القرار السياسي الصائب، ووقف انتهاك سيادة لبنان وسلامة أراضيه، وإنهاء سلوكها المغامر الذي قد يجر المنطقة إلى كارثة جديدة.

ثالثاً، يجب ألا يضيع المجلس أي وقت في اتخاذ الإجراءات اللازمة. فقد توصلت الغالبية العظمى من أعضاء المجلس منذ فترة طويلة إلى توافق واسع في الآراء بشأن تخفيف حدة النزاع، وتحقيق وقف إطلاق النار، ووقف العنف، والسعي إلى حل دبلوماسي. إننا نحث بلداً بعينه على وقف مماطلته السلبية وحمايته وتواطئه. يجب أن يتصرف بمسؤولية وأن يؤدي دوراً بناءً من أجل منع المزيد من زعزعة استقرار الحالة.

**السيد وود** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو ووكيل الأمين العام جان بيير لاکروا على إحاطتهما.

لقد كانت الولايات المتحدة واضحة: إن حلاً دبلوماسياً بين إسرائيل ولبنان على طول الخط الأزرق هو السبيل الوحيد لاستعادة هدوء دائم والسماح للسكان في كل من لبنان وإسرائيل بالعودة بأمان إلى ديارهم.

حتى وإن كان من حق إسرائيل حماية مواطنيها من حزب الله، الذي أطلق آلاف الصواريخ والقذائف على إسرائيل خلال العام الماضي وحده، إلا أنها بحاجة إلى الحد من الأضرار التي تلحق بالمدنيين، لا سيما في المناطق المكتظة بالسكان في بيروت.

ومن جانبها، ستواصل الولايات المتحدة العمل مع شركائها في المنطقة وحول العالم للتوصل إلى حل دبلوماسي - حل يوفر أمناً حقيقياً لإسرائيل ولبنان ويسمح للمدنيين على جانبي الخط الأزرق بالعودة إلى ديارهم.

**السيد بن جامع (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية):** نعرب عن امتناننا لوكيل الأمين العام ديكارلو ووكيل الأمين العام لأكروا على إحاطتهما الإعلاميتين.

إن التدهور المقلق في الوضع في لبنان، على النحو الذي أبرزته كلتا الإحاطتين، يبرز تصعيداً خطيراً يعرض حياة المدنيين وحفظه السلام التابعين للأمم المتحدة لخطر شديد. وقد سبق أن حذرنا من أن العمل العسكري الذي تقوم به السلطة الإسرائيلية القائمة بالاحتلال لن يقتصر على غزة والضفة الغربية. واليوم نكرر تحذيرنا: لن يتوقف العدوان الإسرائيلي عند لبنان. إن استمرار الاجتياح وانتهاك سيادة لبنان وسلامة أراضيه، دون أي رد فعل جاد من مجلس الأمن، لا يؤدي إلا إلى تشجيعهم على ارتكاب المزيد من الانتهاكات للقانون الدولي ويؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار في المنطقة بأسرها. وما دامت إسرائيل لا تزال تتمتع بالإفلات من العقاب من المجلس، فإنها ستديم دوامة العنف، مستخدمة نفس التكتيكات الفظيعة المتمثلة في الإرهاب والتدمير الشامل واستهداف أرواح المدنيين الأبرياء. وهذه الأساليب المشينة، التي شهدناها بالفعل في غزة، تطبق الآن بشكل مأساوي في لبنان. وقبل ساعات قليلة، أصابت الغارات الإسرائيلية مبانٍ سكنية في وسط بيروت، مما أسفر عن مقتل 18 من المدنيين الأبرياء وإصابة 92 آخرين. متى سيتحمل المجلس مسؤولياته عن صون السلم والأمن الدوليين؟ متى سيفرض عقوبات على السلطات الإسرائيلية بسبب الفظائع والانتهاكات التي ترتكبها؟

بلى، إن نطاق الانتهاكات مذهل. في لبنان، يتجاهل الجيش الإسرائيلي جميع القيود القانونية، ويتعامل مع سماء البلد وبحره وأراضيه على أنها لعبة مباحة لعدوانه. والأرقام غنية عن البيان. وقد نزح أكثر من مليون شخص داخل لبنان، ومئات آلاف آخرين أجبروا

و 1701 (2006)، ومقوضاً استقلال لبنان السياسي وسيادته. وبعد ذلك، في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023، فتح حزب الله جبهة شمالية ضد إسرائيل تضامناً مع حماس.

لن تقف أي حكومة من حكومات بلداننا مكتوفة الأيدي في مواجهة الصواريخ التي تنهمر على مواطنينا. ولن تسمح أي من حكومات بلداننا للإرهابيين بتشريد عشرات الآلاف إلى أجل غير مسمى. لقد اضطر السكان المدنيون من الطرفين الإسرائيلي واللبناني إلى النزوح بحثاً عن بر الأمان، تاركين وراءهم كل ما ألفوه.

مرة أخرى، نعتقد أن الدبلوماسية هي السبيل الوحيد لعودة هؤلاء الناس إلى ديارهم. ولكي يكون الحل الدبلوماسي مستداماً، يجب على الأطراف تنفيذ القرار 1701 (2006) بشكل كامل. وهذا يتطلب انسحاب حزب الله من المنطقة الحدودية وانتشار القوات المسلحة اللبنانية والقوة المؤقتة في الجنوب. ويتطلب ذلك فرض حظر الأسلحة واتخاذ خطوات للمساعدة على كفالة ألا تعيد إيران تسليح من بقي من وكلائها الإرهابيين. كما يتطلب الأمر أيضاً تحية القادة السياسيين خلافاتهم جانباً وتشكيل حكومة تستجيب لاحتياجات الشعب اللبناني، بما في ذلك رغبته في الاستقلال عن التدخل الأجنبي. وبعبارة أخرى، فإن الحل لهذه الأزمة ليس تقويض لبنان وإضعافه. بل إن الحل يكمن في لبنان قوي وذو سيادة حقيقية، تحميه قوة أمنية شرعية متمثلة في القوات المسلحة اللبنانية.

وعليه، يجب أن يركز المجتمع الدولي جهوده وفقاً لذلك على: المساعدة في تعزيز مؤسسات الدولة اللبنانية، حتى تتمكن من ممارسة سيطرة فعالة على الأراضي اللبنانية. ومن الأمور الأساسية في ذلك الصدد إدانة إيران لتقويضها سيادة لبنان. ومن الضروري أيضاً إدانة أفعال حزب الله في مهاجمة إسرائيل وتفضيله مرة أخرى لمصالحه الخاصة على مصالح الشعب اللبناني، الذي لم يبادر بإشعال هذه الحرب لكنه سيتحمل عبء أي نزاع ممتد. وكما نوقش الأسبوع الماضي (انظر S/PV.9738)، يجب أن نكون مستعدين لفرض تكاليف باهظة على إيران لتجاهلها قرارات المجلس ودعمها لحزب الله، الذي يهدد السلام والأمن.

خلال العام الماضي، أصبح تبادل إطلاق النار عبر الخط الأزرق حدثاً يومياً. وهذا لا يتسق مع مضمون القرار 1701 (2006)، الذي يدعو في الفقرة 1:

”إلى وقف تام لأعمال القتال، يستند بصورة خاصة إلى وقف حزب الله الفوري لجميع الهجمات، ووقف إسرائيل الفوري لجميع العمليات العسكرية الهجومية“.

وقد اجتمع المجلس عدة مرات خلال الأسابيع الماضية داعياً إلى وقف التصعيد. ولكن بدلاً من ذلك، اشتدت الهجمات والأعمال العدائية. وردا على هجوم حزب الله المتواصل، بدأت غارات جوية إسرائيلية واسعة النطاق في لبنان، بما في ذلك بيروت، وبدأت العمليات البرية لقوات الدفاع الإسرائيلية في لبنان. وما زلنا نشهد المزيد من الهجمات والمزيد من الضحايا كل يوم. يجب أن نتوقف دورة العنف هذه الآن. يجب أن نتجنب أي تصعيد آخر يمكن أن يتسع نطاقه إلى حرب كاملة في الشرق الأوسط. ونحث جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس من أجل تجنب المزيد من الصراع الذي قد تكون له تداعيات عالمية.

واليابان تشعر بقلق بالغ إزاء الوضع الإنساني الخطير في لبنان. لقد قُتل أكثر من 2 000 شخص، وأصيب آلاف آخرون خلال العام الماضي. ومن بين هؤلاء العديد من المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. وتتعرض المستشفيات والعاملون في مجال الرعاية الصحية للهجوم. يجب على جميع الأطراف أن تتذكر التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، وأن تتخذ على الفور كل التدابير لمنع وقوع إصابات بين المدنيين. علاوة على ذلك، اضطر أكثر من مليون شخص في لبنان إلى الفرار من منازلهم بحثاً عن المأوى والغذاء، داخل البلد وخارجه.

وقد ساهمت اليابان بما مجموعه أكثر من 290 مليون دولار كمساعدات إنسانية للبنان منذ عام 2012، وننظر في تقديم مساعدات إضافية وفقاً لاحتياجات الناس في ظل الوضع الحالي المتردي.

وحتى في هذا الوقت العصيب، فإن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) لا تزال في لبنان وتواصل تنفيذ ولايتها. ونشعر بقلق

على الدخول إلى سوريا المجاورة. قُتل أو جرح الآلاف، والبنية التحتية في لبنان في حالة خراب. هذا هو سلوك المعتدي الإسرائيلي الذي يعتبر أمنه رهناً بانعدام أمن الآخرين ويرى قوته في إضعاف متعمد لجيرانه. وتجدد الجزائر تضامنها مع لبنان ودعمها له في مواجهة هذا العدوان الهجمي.

والجزائر تثمن عالياً وتشيد بالدور المحوري لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) في صون الاستقرار الإقليمي، لا سيما في مواجهة العدوان الذي لا هوادة فيه. إن شجاعة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة ومهنتهم وحضورهم الثابت، حتى في أعقاب تهديدات القوات الإسرائيلية بعد الاجتياح البري، جديرة بالثناء. إننا نشعر بقلق عميق إزاء قيام القوات الإسرائيلية بإنشاء منطقة تجمع محاذية لموقع اليونيفيل في بلدة مارون الراس، وندينها لإطلاقها النار عمداً على ثلاثة مواقع تستخدمها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، مما أدى إلى إصابة اثنين من حفظة السلام التابعين لنا. ونذكر السلطات الإسرائيلية بالتزامها بضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وممتلكاتها واحترام حرمة مباني الأمم المتحدة في جميع الأوقات.

وتؤكد الجزائر من جديد أن السبيل الوحيد لضمان الاستقرار في لبنان والسلام في المنطقة ككل هو التنفيذ الكامل والفوري للقرار 1701 (2006). ويشمل ذلك انتشار الجيش اللبناني على كامل الأراضي اللبنانية، ضمن حدوده المعترف بها دولياً. وهذا يعني الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية.

والخطوة الأولى نحو تحقيق التهدئة الشاملة في المنطقة هي وقف فوري لإطلاق النار في غزة ولبنان. إن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في فلسطين ولبنان وسوريا كان وسيظل هو التهديد الحقيقي والدائم للشرق الأوسط. والفشل في معالجة ذلك السبب الجذري والتركيز على الأعراض فحسب لن يضمن إلا تكرار المأساة. يجب أن ينتهي الاحتلال الآن، قبل أن نواجه مرة أخرى كارثة لا رجعة فيها.

السيد يامازاكي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام ديكارلو ووكيل الأمين العام لأكروا على إحاطتهما الإعلاميتين.

الأزرق، والتي تم تحديدها الآن كمنطقة عسكرية مغلقة - وهي رابع منطقة من هذا القبيل يتم إنشاؤها حتى الآن - وفي العاصمة بيروت.

وقد أدت هذه الهجمات في كل من لبنان وإسرائيل إلى زيادة كبيرة في عدد القتلى والنازحين، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على المنطقة بأسرها. وأفاد مسؤولو الصحة اللبنانيون أن الحصيلة

الترابية بلغت حوالي 2 083 حالة وفاة و 9 869 جرحى منذ 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023، منها 1 500 في الأسبوعين الماضيين فحسب. وتفيد التقارير أيضاً أن الهجمات التي شنها حزب الله وغيره جنوب الخط الأزرق أسفرت عن مقتل 49 إسرائيلياً على الأقل خلال العام الماضي. ومن بين القتلى نساء وأطفال ومسعفون ورجال إطفاء.

وتعرب سيرايليون عن قلقها البالغ إزاء سلامة المدنيين وتحذر أطراف النزاع من أن الاستهداف المتعمد للمدنيين والبنية التحتية المدنية الأساسية يشكل انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي الإنساني. ولذلك، نحث أطراف النزاع على الكف عن القصف العشوائي للمجمعات المحلية وحماية المدنيين. ونكرر دعوتنا لطرفي النزاع إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس ونشدد كذلك على الحاجة الملحة إلى وقف فوري للتصعيد ووقف إطلاق النار.

وتتدهور الأزمة الإنسانية بسرعة إلى مستويات الأزمة الحادة. ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية واليونيسف، تم إغلاق 96 مرفقاً صحياً، بما في ذلك أربعة مستشفيات في جنوب لبنان. ونحيط علماً بالتقارير التي أفادت بأن القوات الإسرائيلية اشتبكت في بنت جبيل يوم السبت مع أهداف لحزب الله كانت مجاورة لمستشفى، وزُعم أن الأعمال العسكرية الإسرائيلية اللاحقة منعت فرق الإنقاذ من إجلاء المرضى والطواقم الطبية. ونشير أيضاً إلى ادعاءات السلطات الإسرائيلية بأن مقاتلي حزب الله يستخدمون المستشفيات لشن هجمات، في تحدٍ لقوانين النزاع المسلح. وندين جميع أعمال استخدام البنية التحتية المدنية المحمية لأغراض عسكرية، ونحث جميع الأطراف على احترام مبادئ التمييز والتناسب والضرورة، على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي الإنساني. وتحت سيرايليون جميع الأطراف على الامتثال للالتزامات

بالغ إزاء التقرير الذي نشر هذا الصباح عن إصابة إثنين من حفظة السلام التابعين لليونيفيل بجروح بعد أن أطلقت دبابة تابعة للجيش الإسرائيلي النار باتجاه برج المراقبة في مقر اليونيفيل في الناقورة. نحن نحترم تماماً عمل اليونيفيل ونطلب اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان سلامة وأمن حفظة السلام التابعين لها.

إن العالم على شفا أزمة عالمية. والمزيد من التصعيد في الشرق الأوسط من شأنه أن يؤدي إلى عواقب وخيمة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك أزمة الطاقة. ويجب أن نبذل قصارى جهدنا لتجنب ذلك. وعليه، فإننا ندعو مرة أخرى إلى وقف فوري لإطلاق النار في لبنان وغزة. ونحث جميع الأطراف الإقليمية الفاعلة على التصرف بمسؤولية وضبط النفس من أجل وقف تلك الدوامة الخطيرة من الهجمات والانتقام. والحل الدبلوماسي هو السبيل الوحيد للمضي قدماً.

السيد سوا (سيرايليون) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة بناء على طلب فرنسا. كما أشكر وكيل الأمين العام ديكارلو ووكيل الأمين العام لأكروا على إحاطتيهما الإعلاميتين الهامتين.

إن النداء المدوي والحازم الذي أطلقه قادتنا في المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين ودعوات المجلس المتكررة لوقف إطلاق النار، التي تشير إلى ضرورة ممارسة حزب الله وإسرائيل أقصى درجات ضبط النفس، لم تلق أذاناً صاغية. ومما يبعث على القلق ملاحظة أن الصراع قد دخل مرحلة جديدة من عمليات القصف الواسعة النطاق التي تقوم بها قوات الأمن الإسرائيلية فوق جنوب لبنان والعمليات البرية المدعومة في جنوب غرب لبنان. ونحيط علماً أيضاً بالبيانات الأخيرة لحزب الله، التي تعهد فيها بمواصلة القتال ضد إسرائيل إلى أن يتم الاتفاق على وقف إطلاق النار في غزة، مشيراً إلى أن حزب الله مستعد لمعركة طويلة.

وبينما نجتمع اليوم، يتواصل القتال العنيف في جميع أنحاء لبنان، حيث أفادت التقارير بوقوع اشتباكات مكثفة في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك على طول المنطقة الشمالية الغربية من الخط

والمنظمات والعديد من البلدان والمنظمات الأخرى أن يقابلها تصميم مماثل على إنهاء هذا الصراع ومعاناة العالقين فيه.

وتنتهي سيراليون على قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لتنسيقها أنشطة الدعم للقوات المسلحة اللبنانية، ولا سيما فيما يتعلق بحركة الأفراد والمعدات والمركبات، والبعثة الإنسانية التي تم تنسيقها لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الرؤية العالمية في لبنان، لنقل الأغذية وإمدادات الإغاثة الأساسية من بيروت إلى النازحين في صور.

وبوصفنا بلداً مساهماً بقوات، فإننا ندرك أن حفظه السلام التابعين لنا في اليونيفيل يخدمون في بيئة صعبة للغاية اليوم. وتفيد التقارير بأن قتالا عنيفاً لا يزال مستمراً داخل منطقة عمليات اليونيفيل، مما ألحق أضراراً بالعديد من مواقع الأمم المتحدة، ونتيجة لذلك أصيب اثنان من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة بجروح. ومما يثير القلق أيضاً استمرار الأنشطة العسكرية الإسرائيلية على مقربة من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة بالقرب من مارون الراس والضربات التي تُشن على مقربة من أفراد الجيش اللبناني. ونحن ندين الأعمال التي يستخدم فيها حفظة السلام دروعاً بشرية وجميع الأعمال التي تعرض حياة حفظة السلام للخطر. ونحث جميع الأطراف على ضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة واحترام حرمة مباني الأمم المتحدة.

تتضم سيراليون إلى الأمين العام في الإعراب عن امتنانها وإعجابها بحفظة السلام. ونؤكد مجدداً دعمنا لاستمرار اليونيفيل في تنفيذ ولايتها إلى أقصى حد ممكن.

كذلك تدعو سيراليون الأطراف إلى استخدام القنوات الدبلوماسية، بما في ذلك المساعي الحميدة للأمم المتحدة، لتجنب المزيد من التصعيد وخطر اندلاع حرب تشمل أطرافاً من خارج المنطقة. ويجب على المجلس الآن أن يقف متحداً في الدعوة إلى التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار 1701 (2006) والقرار 1559 (2004). يجب أن توافق جميع الأطراف على وقف إطلاق النار كمقدمة لإعادة توطين السكان النازحين في جنوب لبنان وشمال إسرائيل.

بعد استهداف الأشخاص والممتلكات المحمية، بما في ذلك المراكز الصحية والمستشفيات والفرق الطبية.

وأفادت التقارير أن أوامر الإخلاء الواسعة النطاق التي أصدرتها إسرائيل في جنوب البلد وفي الضواحي الجنوبية لبيروت قد تسببت في فرار سكان ما لا يقل عن 130 بلدة وقرية في جنوب لبنان. وتقدر السلطات اللبنانية أن أكثر من مليون شخص قد نزحوا. وحتى 2 تشرين الأول/أكتوبر، حددت المنظمة الدولية للهجرة هوية 541 527 نازح داخلياً، ويُعتقد أن 173 800 منهم يقيمون في أكثر من 900 مأوى جماعي. وحتى يوم السبت، كان قد عبر 289 245 سوري و 93 033 لبناني إلى سوريا، ووفقاً لمكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فقد دخل حوالي 5 695 لبناني إلى العراق حتى الآن. ولا يزال أكثر من 60 000 شخص نازحين من شمال إسرائيل.

وأعلنت السلطات اللبنانية عن تأجيل آخر لبدء العام الدراسي الرسمي، والذي من المقرر أن يبدأ الآن في 4 تشرين الثاني/نوفمبر. وحتى الآن، نزح ما يقرب من 40% من طلاب البلد البالغ عددهم 1,25 مليون طالب.

وتعرب سيراليون عن قلقها العميق إزاء مصير المهاجرين، ولا سيما العمال المهاجرين، وتدعو جميع الجهات الفاعلة إلى معاملة الأشخاص المحميين والنازحين بسبب القتال بكرامة ودون تمييز. ونحث وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة على المساعدة في معالجة محنة المهاجرين العالقين في القتال.

وتنتهي سيراليون على الدول الأعضاء التي استجابت للنداء لتقديم المساعدات الإنسانية، بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة لتقديمها 205 أطنان إضافية من المعدات الطبية والإمدادات الإنسانية، ومصر لتقديمها 22 طناً من المساعدات الإنسانية، والأردن لتوفير معونات غذائية للبنان في الأيام القليلة الماضية. ونرحب أيضاً بإعلان الولايات المتحدة عن تقديم مبلغ إضافي قدره 157 مليون دولار، وإعلان السويد عن تقديم 83,5 مليون كرونة سويدية إضافية كمساعدات إنسانية للبنان. وينبغي لجهود الدعم الإنساني التي تبذلها تلك الدول



الأرض يشكل عامل استقرار. ونذكر جميع الأطراف بالتزامها بضمان سلامة وأمن قوات حفظ السلام والاحترام الكامل لحرمة مباني الأمم المتحدة. إننا ندين جميع الهجمات على قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك إطلاق النار على مقر اليونيفيل ومواقع أخرى من قبل إسرائيل اليوم. ونتمنى الشفاء العاجل والتام لحفظة السلام الجرحى. ونغتتم هذه الفرصة لنعرب عن تقديرنا البالغ لقوات حفظ السلام والبلدان المساهمة بقوات.

تدعو سلوفينيا جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. وندين بشدة سقوط هذا العدد الكبير من الضحايا المدنيين، بما في ذلك وفيات العاملين في المجال الإنساني والرعاية الصحية. ونشعر بالفزع إزاء حجم النزوح والأضرار الجسيمة التي لحقت بالبنية التحتية المدنية والارتفاع المقلق في الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء البلاد. نحن نقف إلى جانب الشعب اللبناني الذي يواجه تحدياً إنسانياً آخر يضاف إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

لقد مر الآن أكثر من عام على بدء الحرب في غزة، والتي أظهرت لنا جميعاً كيف أن العنف، إذا لم يتوقف، يولد المزيد من العنف ويصل إلى حد الكارثة غير المسبوقة. من خلال القصف والتدمير والتهجير، أصبح لبنان غزة القادمة. نحن قلقون للغاية من أوجه الشبه التي نراها على أرض الواقع، بما في ذلك تصريحات القادة الإسرائيليين. ولا ينبغي للمجلس أن يسلك نفس المسار كما فعل بشأن بغزة. علينا أن نتصرف الآن. الحلول السياسية، لا العسكرية، هي المطلوبة. الطريق الوحيد للخروج من هذه الدوامة هو طريق الدبلوماسية. وهذا الطريق لا تمهده أبداً الصواريخ أو القذائف أو الغارات البرية أو معاناة المدنيين. ما يمهده هو شجاعة القادة المستعدين لاتخاذ قرارات صعبة ولكن حاسمة لصالح شعوبهم.

**السيدة فرايزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو ووكيل الأمين العام لأكروا على إحاطتهما.

يصادف هذا الأسبوع مرور عام على بدء تبادل إطلاق النار شبه اليومي عبر الخط الأزرق، والذي أزهق فيه عدد كبير جداً من الأرواح

وفي الختام، لا تزال سيراليون تدعو الأطراف إلى النظر في الآثار العالمية المترتبة على أعمالها والالتزام مجدداً بوقف الأعمال العدائية. ونحث مجلس الأمن على التصرف بحزم من أجل وقف العنف، وفرض وقف إطلاق النار، وتأمين إطلاق سراح الرهائن والسجناء، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية، وضمان المساءلة، والعمل على إيجاد حل عادل ودائم يحترم حقوق جميع الأشخاص. دعونا ننهي احتلال فلسطين وننفذ حل الدولتين ونختار مستقبل السلام والاستقرار والكرامة للفلسطينيين والإسرائيليين والمنطقة بأسرها، كما دعت إلى ذلك محكمة العدل الدولية.

**السيد جبوغار (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية):** أنا أيضاً أود أن أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو ووكيل الأمين العام لأكروا على إحاطتهما.

لقد كان عامًا شهد تصاعداً في تبادل إطلاق النار عبر الخط الأزرق. ومرة أخرى يدفع المدنيون - وغالبيتهم من النساء والأطفال - الثمن الأعلى. لقد اشتدت دوامة الانتقام والتصعيد لتتحول إلى مواجهة عسكرية، مع ما لذلك من تأثير مدمر على لبنان بأكمله والتهديد بانتشارها في المنطقة بأسرها.

تكرر سلوفينيا دعوتها إلى وقف فوري للأعمال العدائية ووقف عاجل إقليمي لإطلاق النار. ندعو حزب الله إلى وقف هجماته على إسرائيل فوراً. وندعو إسرائيل إلى إلغاء عملياتها العسكرية في لبنان. يجب على الجميع احترام سيادة لبنان واستقلاله وسلامه أراضيها احتراماً كاملاً. نحن على شفا حرب إقليمية شاملة. وكخطوة أولى، من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن تمارس الدول ذات النفوذ على الأطراف الفاعلة وبلدان المنطقة هذا النفوذ لضمان ضبط النفس. وكخطوة ثانية، يجب استخدام هذا النفوذ لتأمين وقف التصعيد والالتزام بالسلام والاستقرار، بما في ذلك من خلال التنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006).

وتؤكد سلوفينيا على ضرورة ضمان واحترام سلامة وأمن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل). لقد تأثرت أنشطة اليونيفيل بشكل كبير بالمواجهة العسكرية في لبنان. ولا يزال وجود اليونيفيل على

احترام سيادة لبنان وسلامة أراضيه من قبل جميع الأطراف الفاعلة. ويجب أن يكون للدولة اللبنانية السيطرة الحصرية على السلاح في جميع أنحاء لبنان. والغارات التي يشنها جيش الدفاع الإسرائيلي في الأراضي اللبنانية تتسبب في وقوع خسائر في أرواح المدنيين، بما في ذلك النساء والأطفال، وفي النزوح، بالإضافة إلى تقويض الأمن ومقاومة التوترات.

إن حفظه السلام التابعين لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) لا يزالون في مواقعهم، ولا يزال علم الأمم المتحدة يرفرف على الرغم من طلب إسرائيل من اليونيفيل الانتقال إلى مكان آخر. إن الأعمال الأخيرة هذه تُظهر عدم اكتراث كبير بالحماية الممنوحة لمباني الأمم المتحدة وموظفيها بموجب القانون الدولي. ويشمل ذلك الهجوم الذي شنته قوات الدفاع الإسرائيلية بالدبابات صباح اليوم على برج مراقبة تابع لليونيفيل، ما أدى إلى إصابة جنديين من قوات حفظ السلام. وتعتبر مألطة أي محاولة للمساس بسلامة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة أمراً غير مقبول. ويوصف مألطة بلداً مساهماً بقوات فإنها تتضامن مع جميع البلدان المساهمة بقوات. إن أهمية عمل اليونيفيل في تيسير الاتصال بين الأطراف، والتخفيف من مخاطر سوء التقدير ومنع المزيد من التصعيد، هو أمر بالغ الأهمية أكثر من أي وقت مضى.

في الختام، لن يجلب أي حل عسكري مستقبلاً لشعب إسرائيل وفلسطين ولبنان. إن الحل السياسي مع التنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006) هو وحده الكفيل بتحقيق السلم والأمن والازدهار. والمدنيون على جانبي الخط الأزرق يشعرون بالتعب والخوف. إن المزيد من العنف والدمار لن يحل المشاكل الأساسية ولن يجعل أي شخص أكثر أماناً على المدى الطويل. إن الحل التفاوضي هو السبيل الوحيد لاستعادة الأمن والمدنية التي يريدها ويستحقها بشدة المدنيون في كلا الجانبين. وقد حان الآن وقت التصرف.

**السيد نيينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** نحيط علماً بمبادرة فرنسا بطلب عقد جلسة اليوم في أعقاب اشتداد الأعمال العدائية في جمهورية لبنان، البلد الصديق للاتحاد الروسي. نشكر

وتم تشريد وتدمير حياة عدد كبير جدا من الأشخاص. يتوق المدنيون على جانبي الخط الأزرق إلى الأمن والاستقرار.

تعرب مألطة عن قلقها البالغ إزاء تصاعد العنف في جميع أنحاء الشرق الأوسط، بما في ذلك استمرار إطلاق الصواريخ على إسرائيل من قبل حزب الله وجماعات مسلحة أخرى والعملية العسكرية الإسرائيلية وراء الخط الأزرق في جنوب لبنان. كما أننا نشعر بالقلق إزاء القصف الإسرائيلي الذي يؤدي إلى سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين. فلقد كان لذلك تأثير كبير على لبنان وشعبه.

لقد أسفرت العمليات العسكرية الإسرائيلية في لبنان عن نزوح أكثر من مليون لبناني، في حين لا يزال 60 ألف إسرائيلي غير قادرين على العودة إلى ديارهم في شمال إسرائيل. يُقدر عدد الأطفال المحتاجين للمساعدات الإنسانية في لبنان حالياً بحوالي 400 ألف طفل. إن حالات الإجلاء القسري، التي تتم أحياناً بإشعار قبل ساعات قليلة فقط، عددها كبير جداً. لقد قُتل أكثر من 2000 شخص خلال الأسبوعين الماضيين، وفقاً لوزارة الصحة اللبنانية. وتتسبب الهجمات الإسرائيلية على المرافق الطبية وسيارات الإسعاف والمناطق السكنية في إحداث دمار في النظام الصحي. فمُنذ 17 أيلول/سبتمبر تم تسجيل 16 هجوماً على مرافق الرعاية الصحية، مما أسفر عن مقتل 65 شخصاً وإصابة 40 آخرين من العاملين في مجال الرعاية الصحية. إن وقف إطلاق النار الفوري في المنطقة هو السبيل الوحيد للإفراج عن الرهائن في غزة وتهدة الوضع الخطير للغاية في لبنان وضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين. يجب علينا إنهاء المعاناة التي لا تطاق لجميع المدنيين.

وعندما يتعلق الأمر بلبنان، كما قال الأمين العام في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.9738)، لا بد للمرء أن يتساءل عما تبقى من الإطار الذي أنشأه المجلس بالقرار 1701 (2006). طريق الخروج من الأزمة واضح، ولكن فرصة العمل تتضاءل بسرعة. إن استخدام الأسلحة من قبل جماعات مسلحة غير حكومية، بما في ذلك الجناح العسكري لحزب الله، ينتهك القرارين 1559 (2004) و 1701 (2006). فيجب

في تفجير 27 أيلول/سبتمبر الذي أودى بحياة الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله، تحولت ستة مبانٍ سكنية شاهقة إلى كومة من الأنقاض، إلى جانب جميع المدنيين الذين كانوا موجودين هناك في ذلك الوقت. إن التحذيرات الموجهة إلى اللبنانيين حول ضرورة مغادرة منطقة أو منشأة معينة هي تحذيرات شكلية لا يمكن تنفيذها. ونتيجة لذلك، يرتفع عدد الضحايا في صفوف المدنيين يوماً بعد يوم، وهو أضعاف أضعاف الخسائر في صفوف الحركة الشيعية.

نحن لا نرى أي مبرر لسقوط المزيد من الضحايا المدنيين الذين يبلغ عددهم بالفعل بالآلاف. إننا نتضامن مع قيادة وشعب أرض الأرز، التي تتعرض مرة أخرى للعدوان العسكري الإسرائيلي. وعلى الرغم من أن الاجتياح البري للبنان اقتصر حتى الآن على عدد من الأحياء إلا أن أكثر من مليون شخص من سكان جنوب لبنان قد أُجبروا بالفعل على الفرار من منازلهم وأصبحوا نازحين داخلياً. لقد تمكن أكثر من 400 ألف شخص من عبور الحدود إلى سورية المجاورة قبل أن ينفذ سلاح الجو الإسرائيلي غارة جوية مستهدفة، مما أدى إلى تدمير الطريق بالقرب من معبر المصنع الحدودي، وبالتالي قطع خطوط النقل بين بيروت ودمشق.

وعلى حد علمنا، شنت إسرائيل أيضاً ضربات موجهة ضد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. نحن جميعاً ندرك أن هذه جريمة حرب وتستحق منا جميعاً رد فعل حاسماً.

إن الغارات العسكرية الإسرائيلية على الأراضي اللبنانية تقضي إلى اشتباكات عنيفة مع مقاتلي حزب الله، حيث يتكبد الطرفان خسائر فادحة ويتراجعان إلى مواقعهما الأولى. بشكل عام، القوى غير متكافئة. لقد أظهرت إسرائيل استعدادها لإبادة عدوها بأي ثمن، دون أي اعتبار للخسائر في صفوف المدنيين. وبعبارة أخرى، فإن السيناريو نفسه الذي رأيناه في غزة يتكشف الآن في لبنان.

وفي ظل هذه الخلفية، يراقب مجلس الأمن بصمت كيف أن آلة الحرب الإسرائيلية تدفع المنطقة بأكملها بشكل منهجي إلى الفوضى. وهذا هو خطأ الولايات المتحدة الأمريكية، التي شلت مجلس الأمن،

وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو ووكيل الأمين العام جان بيير لاكروا على إحاطتهما بشأن التطورات المقلقة في المنطقة الحدودية بين لبنان وإسرائيل.

يوجد أمام أعيننا تصعيد غير مسبوق للعنف في قطاع غزة يتجاوز حدود الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ويزعزع استقرار المزيد والمزيد من دول الشرق الأوسط. اليوم، بعد غزة، وجدت بيروت نفسها أيضاً في بؤرة الأزمة التي اجتاحت المنطقة بأسرها. وانتشرت العديد من الصور التي تدمي القلب لقصف بيروت في جميع أنحاء العالم. كما أننا نشهد المزيد والمزيد من الأدلة على أن إسرائيل تستخف بشكل متزايد برأي المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومجلس الأمن وتختار التصعيد على الدبلوماسية. إن الهجوم الإلكتروني غير المسبوق، الذي طال آلاف الأبرياء، أعقبته غارات مكثفة من قبل سلاح الجو الإسرائيلي على جنوب ووسط لبنان. في 1 تشرين الأول/أكتوبر، وعلى الرغم من دعوات بعض أعضاء المجتمع الدولي إلى وقف إطلاق النار واحتجاجات البعض الآخر، أطلقت قوات الدفاع الإسرائيلية ما تُسمى بـ "العملية البرية المحدودة". وفي الوقت نفسه، يردّ حزب الله بإطلاق النار على الأراضي الإسرائيلية، ويهاجم منشآت عسكرية في عمق إسرائيل، جنوب حيفا وقرب تل أبيب.

المئات من منظومات الطائرات المسيّرة الاستطلاعية والهجومية تعمل في سماء جنوب لبنان ليلاً ونهاراً. وفي كل ساعة تقوم طائرات سلاح الجو الإسرائيلي بشن ضربات صاروخية وقصف مكثف بالصواريخ والقنابل، مستهدفة الأماكن التي يُعتز أن حزب الله قد نشر فيها أسلحة ومقاتلين وقادة عسكريين وحتى البنية التحتية العسكرية والمدنية للحركة الشيعية، بما في ذلك المراكز الطبية والإعلامية. إن التشاؤم الناتج عن تلك الهجمات مثبت للهمم. وبعض هذه الهجمات تضرب أحياء مكتظة بالسكان في بيروت ومدن لبنانية أخرى. ويبدو أن القدس الغربية لا تنتهك مبادئ القانون الدولي الإنساني بشكل صارخ فحسب، بل يبدو أنها تتعامل مع الضحايا المدنيين على أنهم أضرار جانبية، على غرار المثل الروسي القائل "لا يمكن للمرء أن يقطع الخشب دون أن يجعل رقائق الخشب تتطاير".

نحن نعرف ما سنفعله، لكننا للأسف لسنا متأكدين من بعض الزملاء في مجلس الأمن، الذين يحاول بعضهم تجنب وضع حلفائهم الأمريكيين في موقف غير مريح، وهو ما يطغى على جميع الاعتبارات الأخرى. وأقصى ما هم مستعدون للقيام به هو إلقاء خطابات جيدة ولكنها فارغة هنا في القاعة.

ومن جانبنا، سنواصل بذل جهود دبلوماسية مكثفة من أجل تهدئة الوضع وتقادي سيناريو كارثي على الشرق الأوسط بأكمله. في 3 تشرين الأول/أكتوبر، أرسل الاتحاد الروسي شحنة إنسانية إلى بيروت. ونرى أن العديد من زملائنا يفعلون الشيء نفسه. ولكن من الواضح أن الجهود الإنسانية غير كافية بالنظر إلى أن إسرائيل والولايات المتحدة تصبّان الوقود على نيران التصعيد الأكثر تدميراً في الشرق الأوسط وتضربان عرض الحائط بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ومع ذلك، يحتجز البعض المجلس كرهينة، بعد أن استخدم حق النقض خمس مرات للدفاع عن المصالح الإسرائيلية، وفي الوقت نفسه ينسبون بسخرية عدم فعالية المجلس إلى الحاجة إلى إصلاح المجلس. إن فعالية المجلس في أيدينا جميعاً. في وسعنا أن نكون فعالين فوراً. ونحن على استعداد للعمل مع كل من يقدّر حقاً ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ويعتبرهما أكثر من مجرد كلمات جوفاء.

**الرئيسة (تكلمت بالفرنسية):** سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة سويسرا.

أود أن أردد ما قاله زملائي في توجيه الشكر لفرنسا على طلبها عقد هذه الجلسة الطارئة، ولوكيلي الأمين العام ديكارلو ولاكروا على إحاطتهما.

تشعر سويسرا بقلق بالغ إزاء احتدام النزاع بين إسرائيل وحزب الله. لقد قُتل على مدار الأسبوعين الماضيين أكثر من 1500 شخص في لبنان، من بينهم العديد من المدنيين وأكثر من 120 طفلاً. النظام الصحي اللبناني على حافة الانهيار، وجزء كبير من البلاد تحت أوامر الإجلاء من إسرائيل، وقد نزح أكثر من مليون شخص بالفعل، وفقاً لوزارة الصحة اللبنانية.

على الرغم من أن المجلس مكلف بموجب ميثاق الأمم المتحدة بصون السلم والأمن الدوليين ولديه الأدوات اللازمة لوقف العنف.

لقد توقفت فجأة المناقشات حول مصير الرهائن الإسرائيليين المتبقين الذين لا تزال تحتجزهم حماس، كما توقفت المناقشات حول تنفيذ القرار 2735 (2024) الذي روجت له الولايات المتحدة، والذي أقر ما تُسمى بـ "خطة بايدن". كما أن زملاءنا الأميركيين أصبحوا أقل نشاطاً في إثارة هذه القضايا في مجلس الأمن، لكنهم مع ذلك يواصلون عرقلة أي محاولات من قبل أعضاء مجلس الأمن لاتخاذ قرار يمكن أن يساعد على تحقيق وقف إطلاق النار في المنطقة.

وتذهب إسرائيل الآن إلى أبعد من ذلك، على الرغم من التجربة المريرة لحملة عام 2006. وشركاؤها الأمريكيون مضطرون لفعل الشيء نفسه، والاسترشاد بمبدأ كل شيء أو لا شيء، حتى وإن كانت تصرفات بلدهم مقيدة بالانتخابات التي تقترب بسرعة. ما يحدث هو أمر واضح؛ والسؤال الوحيد المتبقي هو ما الذي سيفعله أعضاء مجلس الأمن في هذه الظروف. لا يمكننا التكلم نيابة عن زملائنا، ولكننا ما زلنا مقتنعين بأن على المجلس أن يعطي الأولوية لوقف إطلاق النار العاجل في قطاع غزة، سنتبعه تهدئة الوضع السياسي والعسكري في لبنان وفي الشرق الأوسط بأسره. إننا نؤكد بثبات أن السلام المستدام والدائم في الشرق الأوسط لا يمكن تأمينه إلا بعد حل هذه المشكلة الأساسية - القضية الفلسطينية - وما يتبعها من إطلاق عملية تسوية سياسية شاملة ضمن الإطار القانوني الدولي المعروف تماما.

إننا نطالب بالتنفيذ الكامل والشامل للقرار 1701 (2006)، الذي يحدد التزامات إسرائيل بوقف جميع العمليات العسكرية الهجومية وسحب قواتها المسلحة من جنوب لبنان وإنهاء احتلالها للأراضي اللبنانية. كما أنه يحدد التزامات حزب الله بسحب فرقه شمال نهر الليطاني. إننا نؤيد تماما قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ونؤكد على ضرورة ضمان أمن حفظة السلام التابعين لها الذين يتعرضون لمخاطر لا يمكن التنبؤ بها بسبب وجود إسرائيل على الخط الأزرق. ولتحقيق هذه الأهداف، تقف روسيا على أهبة الاستعداد لتسخير كامل ترسانة التدابير والوسائل الهامة الموجودة تحت تصرف المجلس.

إصابات اليوم. يجب تسليط الضوء على تلك الحوادث وعلى المسؤولين عن ارتكابها. ونتوقع من الجيش الإسرائيلي وحزب الله ضمان سلامة القوات. وباعتبارها مساهماً بقوات من خلال هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، فإن سويسرا تدعم القوة المؤقتة دعماً كاملاً في تنفيذ ولايتها وفي قرار الإبقاء على جميع المواقع. وبالإضافة إلى ذلك، نرحب بالجهود التي تواصل اليونيفيل ومكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان بذلها من أجل تخفيف حدة النزاع والحد من التوترات وضمان التواصل بين الأطراف.

وبالمثل، فإننا نشيد بالمساعدات الإنسانية التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمتطوعين. وقد أشارت الحكومة السويسرية بالأمس إلى عزمها تخصيص 7 ملايين فرنك سويسري أخرى من المساعدات الإنسانية لتلبية احتياجات السكان.

ونحث جميع الأطراف في المنطقة على ممارسة ضبط النفس والاحترام الصارم للقانون الدولي والعمل على وجه السرعة من أجل وقف التصعيد. أي سلوك آخر قد يؤدي إلى اندلاع مواجهة إقليمية. يجب أن يتكلم المجلس بصوت واحد للتوصل إلى وقف إطلاق النار في لبنان ودعم الأطراف في العودة إلى المسار الدبلوماسي. لنفعل كل ما بوسعنا لضمان ألا يستمر المدنيون في دفع ثمن الفشل في إيجاد حلول سياسية وأن يتمكنوا أخيراً من العيش في سلام وأمن.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيسة المجلس. طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الكلمة للإدلاء ببيان آخر. السيد **وود** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أعتر عن أخذ الكلمة مرة أخرى. سأحدث بإيجاز شديد، ولكنني بحاجة إلى الرد على تعليقات زميلنا الروسي.

روسيا، كما قلت مراراً وتكراراً، ليست في وضع يسمح لها بانتقاد أي بلد بالنظر إلى الفظائع التي ترتكبها يومياً في أوكرانيا. إن روسيا هي التي تنتهك بوضوح ميثاق الأمم المتحدة. في الواقع، لقد وأدت الميثاق. لذلك من المهم أن نتذكر جميعاً ذلك. تريد روسيا أن ننسأه؛ لن ننسأه.

في الوقت نفسه، يستمر حزب الله في إطلاق الصواريخ على إسرائيل، بما في ذلك في أماكن بعيدة مثل تل أبيب. وقد تسببت تلك الصواريخ في حدوث وفيات وإصابات وأضرار. بالإضافة إلى ذلك، تستمر هذه الصواريخ في منع عودة النازحين إلى شمال إسرائيل.

وتدين سويسرا هجمات حزب الله على إسرائيل وسكانها وكذلك جميع الانتهاكات الأخرى للقانون الدولي التي يتحمل مسؤوليتها. كما تدين سويسرا جميع انتهاكات القانون الدولي التي ترتكبها إسرائيل في لبنان، ولا سيما الغارات الجوية التي تسببت في سقوط العديد من الضحايا المدنيين. يجب أن تتوقف جميع الأعمال العدائية فوراً. ويجب احترام سيادة لبنان وإسرائيل وسلامتهما الإقليمية. كما أن الخطاب التحريضي والتهديدات بمواصلة الأعمال العدائية تصرفات غير مسؤولة ويجب أيضاً وضع حد لها.

كما نفهم، لا يوجد حل عسكري لهذا النزاع. ستؤجج هذه الحرب نيران الكراهية بين الطرفين وستجعل إيجاد حل سلمي أصعب في المستقبل. تدعو سويسرا إلى وقف فوري لإطلاق النار. وندعم جميع الجهود المبذولة للتوصل إلى حل دبلوماسي. يجب على جميع الأطراف أن تلتزم من جديد بالتنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006)، الذي يعترف به الجميع ويمهد الطريق لحل الأسباب الكامنة وراء النزاع.

يجب احترام القانون الدولي الإنساني من قبل جميع الأطراف في جميع الظروف. إن الهجمات على المدنيين محظورة. يجب على الأطراف في جميع الأوقات التمييز بين المدنيين والمقاتلين واتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب إلحاق الضرر بالمدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني. ونذكر بأن المرافق الطبية والعاملين في المجال الطبي يتمتعون أيضاً بحماية خاصة. من غير المقبول مقتل العديد من المدنيين، بمن فيهم عمال الإغاثة والطواقم الطبية. ونؤكد مجدداً أن الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية الأساسية تشكل جرائم حرب، والدولة المختصة ملزمة بالتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها.

وندين بشدة إطلاق جيش الدفاع الإسرائيلي للنيران على مواقع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، والذي تسبب في وقوع

إلهم 22 شهيداً و 117 جريحاً في آخر مجزرة وقعت مساء اليوم في قلب بيروت، في أحد الأحياء السكنية الأكثر اكتظاظاً.

و كذلك لم توفر إسرائيل البنية التحتية المدنية في عدوانها، فقد أخرج القصف الإسرائيلي عدة مستشفيات عن الخدمة وقطع معبر المصنع وهو الرابط الأساسي بين لبنان وسورية الذي يستخدمه آلاف النازحين اللبنانيين والسوريين الهاربين من هول العدوان. وتم قصف ناقل المياه الأساسي لنهر الليطاني الذي يستخدم لري مساحات واسعة من الأراضي الزراعية واستهداف محيط قلعة بعلمك الرومانية الأثرية المدرجة على قائمة التراث العالمي لليونسكو.

ونحن نتساءل ما الفائدة العسكرية لضرب معبر حدودي حيوي ومحول مياه أساسي ومعلم أثري ثقافي تاريخي؟ كما نسأل اليوم ما هي الغاية من استهداف الصحفيين وعمال الإغاثة والطواقم الطبية؟ هل هذه هي العملية الجراحية العسكرية الدقيقة التي يتحدثون عنها؟

نشكر كل الدول الشقيقة والصديقة التي ساعدت لبنان في مواجهة هذه الأزمة الإنسانية. لكم منا كل الشكر والتقدير. لكن حتى الآن ما زلنا بعيدين عن تأمين كافة الاحتجاجات لإغاثة العائلات التي نزحت بفعل القصف الممنهج للمناطق السكنية. إن النداء الطارئ للبنان ممول بنسبة 12 في المائة فقط بالرغم من أنه لا يتخطى 426 مليون دولار. ومن هنا، نوجه صرخة للمجتمع الدولي بضرورة توفير الدعم العاجل والكافي للمساعدة على تلبية الاحتجاجات. لبنان الذي قدم الكثير ضمن جهود المجتمع الدولي لمعالجة أزمة النزوح في السنوات الثلاث عشرة الأخيرة، يستحق أن يجد المساندة الكافية له في هذه الساعات العصيبة. كما نشكر فرنسا على دعوتها لعقد مؤتمر دولي لدعم لبنان يوم 24 تشرين الأول/أكتوبر وندعو جميع الدول للمشاركة بفعالية في هذا المؤتمر.

إن القصف والحرب والاحتجاج لن يوفر الأمن والأمان والاستقرار. وحدها الحلول الدبلوماسية وتطبيق القرارات الدولية والالتزام بالقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني هي الوصفة المناسبة للانتهاء من هذه الحرب ووقف هذا العدوان. ويبقى القرار 1701 (2006)، الذي

الرئيسية (تكلم بالفرنسية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد نيينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد سمعنا ذلك مرات عديدة من قبل؛ لدي شعور قوي بأنه مشهد متكرر. هذا هو الشيء الوحيد الذي أرد ممثل الولايات المتحدة أن يقوله رداً على النقد العادل بشأن دور الولايات المتحدة في أزمة الشرق الأوسط.

الرئيسية (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد هاشم (لبنان): نشكر فرنسا على دعوتها لهذه الجلسة ونشكر رئاسة المجلس، سويسرا، على تليبيتها للطلب الفرنسي. وكذلك نتقدم بالشكر إلى وكالة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام السيدة دي كارلو، ووكيل الأمين العام لعمليات السلام السيد لاکروا على الإحاطتين القيمتين.

نعود إلى مجلسكم الكريم بعد جلسة الأسبوع الماضي (انظر S/PV.9738)، وما زال القصف العنيف مستمرا على قرى وبلدات ومدن لبنان. وما زالت محاولات الاجتياح البري الإسرائيلي للبنان تتوسع وقد خرقت القوات الإسرائيلية الحدود اللبنانية المعترف بها دوليا والخط الأزرق، وتوغلت في العديد من القرى الحدودية في خرق فاضح ومباشر لميثاق الأمم المتحدة وللقرار 1701 (2006)، في تعد واضح على سيادة دولة مستقلة وعضو مؤسس للأمم المتحدة. من هنا، وجوب إدانة هذا الاجتياح من قبل مجلسكم وإصدار قرار فوري بوقفه وتراجع القوات الإسرائيلية إلى الحدود المعترف بها دوليا والمؤكد عليها بموجب اتفاقية الهدنة للعام 1949.

لحينه، لم تتجح أي مساع دبلوماسية حتى الآن لوقف إطلاق النار على الرغم من كل الرسائل اللبنانية الواضحة والداعمة لهذا الطلب. وما زالت آلة القتل والدمار والتفجير مستمرة في قتل المدنيين وتهجير حوالي ربع سكان لبنان بسبب القصف المدمر والاجتياح البري والقتل المتعمد. إن هول المأساة الإنسانية الناتجة عن انتهاك إسرائيل المطلق للقانون الدولي الإنساني يصعب وصفه. فقد بلغت أعداد الضحايا 2141 معظمهم سقطوا في الأسبوعين الأخيرين يضاف

عبر خلق واقع عسكري جديد على الأرض يؤمن له حلولاً غير عادلة. فلا يمكن إعادة النازحين من دون اتفاق. فمن باب أولى أن يكون الحل عادلاً ومنصفاً لجميع الأطراف حتى تؤمن له الاستمرارية والاستدامة. أما الحلول المفروضة وغير العادلة فستكون حلولاً منقوصة ومؤقتة، وسوف يتم الانقلاب عليها عند أول فرصة. فلنعمل معاً ونبذل الجهود سوياً ونجتهد من أجل السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط.

**الرئيسة (تكلمت بالفرنسية):** أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.  
**السيد دانون (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو ووكيل الأمين العام لأكروا على إحاطتهما.

لقد بدأ هذا النزاع بقرار اتخذه حسن نصر الله. ونصر الله هو من اختار أن يربط مصيره ومصير حزب الله بحماس. وربط الحرب بالحرب التي شنتها حماس على إسرائيل، وهو يعلم جيداً أنها ستسبب المعاناة للبنان وإسرائيل. وقد حُذر المجلس. ففي 20 أيلول/سبتمبر، وقفتُ أمام الأعضاء وحثتهم على اتخاذ إجراء قبل فوات الأوان. وقلت لهم ما يلي:

”عندما يحين الوقت، لا تلومونا على حماية شعبنا. لقد حان الوقت لكي يرفع الآخرون أصواتهم ويتصرفوا قبل أن نضطر لنفعل ذلك.“ (S/PV.9730، الصفحة 19)

وقد أجبرنا صمت المجلس على استعمال القوة. وبينما نواجه عواقب قرار نصر الله الآن، علينا أن نتطلع أيضاً إلى المستقبل .

وكما قلتُ بالأمس عندما ناقشنا مستقبل غزة بدون النظام الذي تديره حماس (انظر S/PV.9744)، يجب علينا اليوم أن نناقش مستقبل لبنان، لبنان المحرر من قبضة حزب الله. لقد عانى الشعب اللبناني طويلاً من طغيان تلك المنظمة الإرهابية. ونعلم جميعاً نهاية هذا النزاع: سيجبر حزب الله على التراجع إلى شمال نهر الليطاني. ولكن من سيفرض هذا الوضع؟ كيف يمكننا ضمان عدم تجاهله مرة أخرى؟ من سيشرف على الحفاظ عليه؟ الجواب لدى الجيش اللبناني وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ويجب عليهما أن يتخلا. ولا يجب

يتمسك به لبنان بالكامل، هو الحل الأمثل. كما يجدد لبنان التزامه بالمبادرة الأميركية - الفرنسية المعلن عنها بتاريخ 25 أيلول/سبتمبر 2024 والمدعومة من دول عربية شقيقة وأخرى صديقة، والداعية إلى وقف فوري لإطلاق النار لمدة 21 يوماً، تُعالج خلالها المسائل الحدودية العالقة، والتي تبلغنا موافقة إسرائيل عليها قبل أن تعود وتتصل منها، وتصدّ عدوانها.

إننا نجدد الشكر لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان العاملة في الجنوب، ونرفع القبة لها احتراماً لما تقوم به من جهود، وما تقدمه من تضحيات، وما تفعله في سبيل السلام في المنطقة. ونحیی مواقفها في مواجهة الضغوط المتزايدة عليها من قبل إسرائيل. ونثمن قراراتها الحاسمة والشجاعة بعدم الخضوع للابتزاز والضغوط الإسرائيلية للانسحاب من مواقعها. ونجدد شكرنا للبلدان التسعة وأربعين المساهمة في هذه القوات على التزامها الراسخ في حفظ السلام والأمن الدوليين.

كما ندين الاعتداءات الإسرائيلية على مواقعها وانتهاك حرمتها، ووضع أمن وسلامة عناصرها ومنشأتها في خطر محدد. وآخر هذه الاعتداءات اليوم، حيث أطلقت إسرائيل النار على مقر ومواقع القوة المؤقتة، متسببةً بإصابة جنديين من القوة المؤقتة، بعد أن أطلقت دبابة ميركافا إسرائيلية النار باتجاه برج المراقبة في مقر القوة المؤقتة في الناقورة. ويؤكد هذا الاعتداء الخطير أن إسرائيل لا تستمع ولا تأبه ولا تكثرث لنداءات الأمم المتحدة وأمينها العام، كما لا تهتم بمخاوف البلدان المساهمة في عمليات حفظ السلام وهواجس المجتمع الدولي بأسره. ومن هنا ضرورة عدم تعريض حياة هذه القوات للخطر، ووجوب حماية عناصرها وضمان سلامتهم وسلامة المنشآت التابعة لها. ما حدث اليوم من اعتداء مدان على القوة المؤقتة ليس سوى حلقة جديدة تضاف إلى سجل إسرائيل الحافل باستهداف هذه القوات.

أكرر مرة أخرى أن شعب لبنان وحكومة لبنان هم ضد الحرب، ومع الوقف الفوري لإطلاق النار في لبنان. ولبنان مستعد للحل الدبلوماسي وجاهز لتسهيل مهمة الوسيطيين الأميركي والفرنسي. ومخطئ الجانب الإسرائيلي في محاولته كسر القرار 1701 (2006)،

بجانبى وليس بجانب المندوب الإيراني - لأنه سواء اعترف بذلك أم لا، فإن إسرائيل ولبنان والعالم الحر يقفون في صف واحد ضد النظام الإسلامي في إيران. ألا يرغب في أن يرى أمته ترسي سيادتها من جديد؟ ألا يرغب في أن ترسم مسارها المستقل، بدلاً من أن تدفع ثمن حرب حزب الله؟ ألا يتمنى أن يرى شعبه يزدهر بدلاً من أن يعاني على يد الوكيل الإيراني؟ ينبغي أن نعلن جميعاً، جنباً إلى جنب، أن إيران يجب أن تبعد أيديها الملتطخة بالدماء عن لبنان.

وأكرر مرة أخرى، لقد استمعت إليه بعناية فائقة عندما تكلم، اليوم وفي الماضي، عن أن لبنان للشعب اللبناني وأن شعبه وحكومة بلده يرفضان الحرب ويريدان تطبيق القرار 1701 (2006). وأنا أتفق معه تماماً. وأود أن أخطب الشعب اللبناني.

(تكلم بالعربية)

أرض لبنان تابعة للبنانيين فقط وليست للإيرانيين.

(تكلم بالإنكليزية)

إلى شعب لبنان، أقول هذا: لبنان للبنانيين، وليس للإيرانيين. واليوم، أمام الشعب اللبناني وحكومته فرصة مثالية للتخلص من نير إرهاب حزب الله. يجب عليهم تحرير شعبهم من طغيان حزب الله، واستعادة سيادتهم وإبعاد النفوذ الإيراني المدمر عن حدودهم.

تحت الأرض، مخفياً عن أنظار العالم، اكتشفنا نفقاً لحزب الله متغلغلاً داخل الأراضي الإسرائيلية. ولم يكن ذلك حادثاً معزولاً. فلقد عثرنا إلى جانب النفق على خرائط مفصلة للكيبوتسات الشمالية وأسلحة وقذائف مضادة للدبابات وعبوات ناسفة. لقد كانوا يستعدون منذ سنوات لحملة إرهابية مشابهة جداً لأحوال 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، لكننا أوقفناهم. أحث أعضاء المجلس على تخيل ما كان مجلس الأمن سيناقشه اليوم لو لم نفعّل ذلك. كانت مجتمعات محلية بأكملها ستُحى من الوجود، وأطفال مشردون من منازلهم. كانت تلك هي خطة حزب الله. وهي خطة سواصل تفكيكها.

ستواصل إسرائيل عملياتها. سنعمل على إضعاف قدرات حزب الله وإزالة قدرته على شن هجمات ضد شعبنا وتقليص شبكة الإرهاب

عليهما الوفاء بواجباتهما الحالية والقرار 1701 (2006) فحسب، بل يجب علينا إصلاح تلك الالتزامات. ويجب تعزيز الآليات القائمة وتعديلها كيلا نجد أنفسنا هنا مرة أخرى في نفس الوضع بعد بضعة سنوات أخرى.

وقد حان الوقت لكي يتخذ المجلس أخيراً إجراء بشأن القرار 1701 (2006). وما فتئنا ندعو إلى تطبيقه بالكامل منذ سنوات، ووجهنا تحذيرات في الوقت نفسه بشأن انتهاكات حزب الله. ومع ذلك، لم تلقَ دعواتنا أذاناً صاغية، حيث اختار بعض أعضاء المجلس إلقاء اللوم على إسرائيل. ولكن ليست إسرائيل وحدها التي تطالب المجلس باتخاذ إجراء. فالشعب اللبناني، الذي تحتجزه تلك المنظمة الإرهابية كرهينة، يحتاج إليه أيضاً. لقد أنشأ حزب الله دولة إرهابية داخل دولة مفككة. فقبل يومين فقط، أقر تقرير لمجلس الأمن بأنه على الرغم من مرور ما يقرب من عقدين على اعتماد القرار 1559 (2004)، لا يزال حزب الله الميليشيا الأكثر تسليحاً في لبنان. وقد سلبت أسلحته المتطورة لبنان سلطته على أراضيه. ويجب على الجيش اللبناني والقوة المؤقتة أن يضطعا بمسؤولياتهما ويستعيدا السيطرة. وقد أدى عدم القيام بذلك إلى الدمار الذي نشهده الآن.

ولا يزال الوضع على طول الخط الأزرق غير مستقر، وإسرائيل على اتصال وثيق بالقوة المؤقتة فيما يتعلق بسلامتها. وقد أوصينا بأن تنتقل القوة المؤقتة إلى مسافة خمسة كيلومترات شمالاً مؤقتاً لتجنب الخطر مع اشتداد القتال. وفي حين اختارت القوة المؤقتة البقاء، فإن إسرائيل تحثها بقوة على إعادة النظر في هذه الخطوة الاحترازية لحماية أفرادها.

أود أن أوضح أن لا رغبة لإسرائيل في الوجود في جنوب لبنان. وهدفنا هو حماية شعبنا وليس احتلال أراضٍ لبنانية. ولكن لمنع حدوث ذلك مرة أخرى، يجب على المجلس أن يضمن وجود الآليات المناسبة للجيش اللبناني والقوة المؤقتة للوفاء بالتزاماتهما.

وأود أن أخطب ممثل لبنان، السيد هاشم. لقد استمعت إلى كلماته وإداناته بعناية فائقة. ولكن الحقيقة هي أنه يجب أن يجلس



الإيرانية تقف بقوة إلى جانب لبنان وتلتزم التزاماً كاملاً بدعم شعبه وحكومته ومقاومته.

إننا ندين بشدة استمرار تواطؤ الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية في تمكين إسرائيل من ارتكاب جرائم حرب منهجية وشن حرب إبادة جماعية ضد شعب فلسطين ولبنان من خلال توفير الأسلحة المتطورة لها.

بعد مرور أكثر من عام على حرب الإبادة الجماعية التي تشنها إسرائيل في غزة، والتي راح ضحيتها أكثر من 200 ألف شخص بين قتيل أو جريح أو من تُركوا تحت الأنقاض، يشن هذا النظام الإرهابي الآن حرب إبادة جماعية ضد لبنان، مردداً بذلك صدى حملته الوحشية ضد الشعب الفلسطيني في غزة.

إن الاستهداف المتعمد للمدنيين وتدمير البنية التحتية المدنية هو أكثر بكثير من مجرد انتهاك للقانون الدولي؛ إنها جريمة حرب صارخة وجريمة ضد الإنسانية وإبادة جماعية. لقد دمرت بنية تحتية حيوية، وذبحت مدنيين أبرياء، ودفعت لبنان إلى كارثة إنسانية متصاعدة. إن الشعب اللبناني هو ضحية حملة ممنهجة من الإرهاب والعنف التي تشنها إسرائيل عن سابق إصرار وترصد لشل الدولة وتقويض سيادتها وإلحاق معاناة دائمة بشعبها.

تشكل إسرائيل الآن تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين. وتهدد أعمالها العدوانية والإرهابية والفظائع التي يرتكبها الآن بإغراق المنطقة بأكملها في حرب شاملة.

لا يمكن لمجلس الأمن، الذي أنيطت به مسؤولية صون السلم والأمن الدوليين، أن يتغاضى عن تلك الفظائع. فعلى المجلس التزام أخلاقي وقانوني بالتدخل. ولا ينبغي له أن يسمح بأن تمر جرائم الحرب الإسرائيلية دون رادع تحت ستار الدفاع عن النفس أو الأمن، وهو المبرر الذي روج له مراراً ممثلاً الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في هذه القاعة. إن الإفلات من العقاب بلا رادع والذي تواصل إسرائيل من خلاله انتهاك القانون الدولي هو وصمة عار على ضميرنا الجماعي.

بفضل المساندة الثابتة من الولايات المتحدة في ما يسمى بالدعم الحازم الذي تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية، يتجرأ مسؤولو النظام

التي تمتد عبر جنوب لبنان. يتواجد جنودنا الآن في الميدان على طول الحدود في لبنان، حيث يقومون بكشف وتفكيك البنية التحتية لحزب الله.

لقد جلب حزب الله ذلك على نفسه. وبينما ستفعل إسرائيل ما يجب عليها فعله لحماية شعبها، يجب على المجلس أن يقوم بما أنشئ من أجله: ضمان السلم والأمن الدوليين. يجب إنفاذ القرارين 1701 (2006) و 1559 (2004). نحن نفي بالتزاماتنا لضمان ذلك، ويجب على المجلس أن يدعنا في جهودنا. لدينا أكثر من 70 ألف لاجئ داخلي بسبب صواريخ حزب الله. سبعون ألف طفل كان من المفترض أن يكونوا آمنين في منازلهم ويلعبون في باحات منازلهم الخلفية ويتعلمون في الفصول الدراسية أصبحوا الآن مشردين داخل بلدنا. مع ذلك، وعلى الرغم من الفظائع، وقف مجلس الأمن صامتاً بينما كنا نناشده بالتحرك.

يجب على أعضاء المجلس أن يتطلعوا إلى المستقبل والواقع الذي نسعى إليه جميعاً - مستقبل بدون حزب الله الذي يُرعب إسرائيل ولبنان، ولبنان ذو سيادة ومستقبل يسوده الهدوء. وإذا كان هذا هو المستقبل الذي ينشده أعضاء المجلس حقاً، فليس هناك سوى طريق واحد للمضي قدماً: تنفيذ القرارين 1701 (2004) و 1559 (2004). يجب على أعضاء المجلس أن يطالبوا الجيش اللبناني واليونيفيل بالوفاء بالتزاماتهما في نهاية المطاف والقيام بالمهمة الموكلة إليهما. يجب أن يدعم إسرائيل في عملياتها الضرورية لدفع حزب الله إلى نهر الليطاني. ليكن هذا هو اليوم الذي لا يبقى فيه أعضاء المجلس صامتين. ليكن هذا هو اليوم الذي يقفون فيه مع إسرائيل والشعب اللبناني ضد قوى الإرهاب. ليكن هذا هو اليوم الذي يختارون فيه الفعل بدلاً من الصمت.

**الرئيسة (تكلمت بالفرنسية):** أعطي الكلمة الآن لممثل إيران.

**السيد إيرافاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة الطارئة البالغة الأهمية. والشكر موصول لمقدمي الإحاطات على إحاطاتهم.

إننا نعرب عن بالغ تعاطفنا وتضامننا الثابت مع شعب لبنان وحكومته اللذين يعانين من أعمال العدوان وجرائم الحرب التي يرتكبها بلا هوادة أعتى نظام إرهابي في العالم. إن الجمهورية الإسلامية

إن الحل العادل للأزمة يتطلب الاعتراف بسيادة لبنان واستقلاله وإنهاء الاحتلال والعدوان الإسرائيلي غير الشرعي واحترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

**الرئيسة (تكلمت بالفرنسية):** أعطي الكلمة الآن للسيد لامبرينيديس.

**السيد لامبرينيديس (تكلم بالإنكليزية):** إن الشرق الأوسط على حافة حريق شامل، كما أصبحت شعوب المنطقة غير آمنة أكثر من أي وقت مضى، فهي عالقة في دوامة لا تنتهي من العنف والكرهية والانتقام. وبعد مرور أكثر من عام على الهجوم الإرهابي الوحشي الذي شنته حماس على إسرائيل، فإننا نكرر دعوتنا للتنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرار 2735 (2024)، والذي من شأنه أن يؤدي إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة، وإطلاق سراح جميع الرهائن، وزيادة كبيرة ومستمرة في تدفق المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء غزة، فضلاً عن الوقف الدائم لإطلاق النار وإنهاء الأزمة مع ضمان صون مصالح إسرائيل الأمنية وسلامة المدنيين الفلسطينيين.

إننا نأسف لجميع الخسائر في أرواح المدنيين ونلاحظ بقلق بالغ العدد الكبير والمرفوض من الضحايا المدنيين، وخاصة بين الأطفال، علاوة على مستويات الجوع الكارثية وخطر المجاعة الوشيك الناجم عن عدم وصول المساعدات الكافية إلى غزة. ويجب على إسرائيل، في ممارستها لحقها في الدفاع عن النفس، أن تمتثل امتثالاً كاملاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، في جميع الظروف.

ليس ثمة أي حل عسكري سيتسنى له بناء مستقبل سلمي دائم لشعب إسرائيل وفلسطين، فذلك لن يتحقق إلا عن طريق حل سياسي قائم على حل الدولتين، بحيث تعيش دولة إسرائيل ودولة فلسطين المستقلة والديمقراطية المتصلة إقليمياً، ذات السيادة والقدرة على البقاء جنباً إلى جنب في سلام وأمن واعتراف متبادل. قبل أسبوعين فقط أطلق هنا في نيويورك، كل من الاتحاد الأوروبي والمملكة العربية السعودية والنرويج، بصفتهم رؤساء مشاركين، التحالف العالمي بشأن حل الدولتين، الذي حشد عدداً كبيراً من أعضاء الأمم المتحدة.

الإسرائيلي. ولا يتم تبرير جرائمهم الشنيعة فحسب، بل تتم مكافأتهم بنشاط، ويتم تطبيع فظائعهم بلا خجل أمام العالم. ومن الواضح تماماً أنهم يعتمدون على دعم الولايات المتحدة في حملتهم الشريرة للإرهاب والتدمير.

وعلى الرغم من موافقة الحكومة اللبنانية، بما في ذلك حزب الله، على اقتراح وقف إطلاق النار المؤقت لمدة 21 يوماً، إلا أن إسرائيل رفضته بوقاحة من خلال شنّها عدواناً واسع النطاق على لبنان، مستهدفة بقسوة المدنيين الأبرياء. ولتخريب أي فرصة لوقف إطلاق النار، اغتال النظام السيد حسن نصر الله، الأمين العام لحزب الله، وهو شخصية بارزة في العالم الإسلامي وعامل حاسم للسلام والاستقرار في لبنان، وذلك بهدف تخريب أي فرصة لوقف إطلاق النار. فقد كان أفضل أمل متبقٍ لدفع عملية وقف إطلاق النار إلى الأمام. إن هذا الاغتيال الجبان هو بمثابة تذكير قائم بعمل إرهابي بغيض سابق لإسرائيل، وهو اغتيال السيد إسماعيل هنية، الزعيم السياسي لحركة حماس، في طهران. لقد بدد ذلك الاغتيال أي أمل في وقف إطلاق النار في غزة. إن هذه الأعمال الشنيعة تقضح نوايا إسرائيل الحقيقية، وتُظهر أن النظام ليس لديه مصلحة في السلام أو وقف إطلاق النار. إن هدفها الحقيقي هو فقط إشعال حرب شاملة في جميع أنحاء المنطقة.

يقف لبنان على حافة الانهيار الإنساني، ويجب على المجتمع الدولي ألا يسمح بتفاقم الكارثة. من الضروري أن تتدفق المساعدات الإنسانية إلى لبنان دون عوائق. فيجب على المجتمع الدولي تقديم الدعم المالي واللوجستي الفوري لضمان وصول الإمدادات الأساسية إلى السكان المتضررين.

إن مصداقية المجلس ذاتها على المحك. نحن نطالب باتخاذ إجراءات فورية. وندعو إلى وقف فوري لإطلاق النار. إن وقف إطلاق النار ليس طلباً بل ضرورة. كما نحث المجلس على محاسبة إسرائيل على شنّها حرب الإبادة الجماعية هذه وارتكابها للفظائع في حق الشعبين اللبناني والفلسطيني. يجب أن يبعث المجلس برسالة لا لبس فيها: يجب أن ينتهي الاحتلال والعدوان الإسرائيليان المستمران. ويتعين على إسرائيل أن تنفذ القرار 1701 (2006) بالكامل.

وجود القوة والوفاء الكامل بالتزاماتها بضمان سلامة أفرادها وأمنهم في جميع الأوقات.

يؤيد لاتحاد الأوروبي بقوة مؤسسات الدولة اللبنانية، بما في ذلك القوات المسلحة اللبنانية بوصفها عنصراً أساسياً للتنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006). والاتحاد الأوروبي على استعداد تام لمساعدة لبنان في التغلب على مأزقه السياسي الراهن. فقبل بضعة أيام، اعتمد الاتحاد الأوروبي تدابير مساعدة - في إطار مرفق السلام الأوروبي - بقيمة 15 مليون يورو لدعم القوات المسلحة اللبنانية، ليرتفع إجمالي الدعم المقدم إلى 21 مليون يورو. علاوة على ذلك أعلن أيضاً عن تقديم مساعدات إنسانية إضافية بقيمة 40 مليون يورو لمساعدة من هم في أمس الحاجة إليها في لبنان. بذلك تصل مساعداتنا الإنسانية إلى 104 مليون يورو هذا العام وحده. وأخيراً، أطلقنا أيضاً جسراً إنسانياً من قبرص لدعم المتضررين من الوضع الحالي في لبنان. كما تُصنف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على المستوى الثنائي من بين أكبر المانحين للمساعدات الإنسانية في العالم.

تشمل الخطوات الأساسية لتحقيق الاستقرار الآن نشر الجيش اللبناني في الجنوب، وضمان قدرة القوة المؤقتة على الوفاء بولايتها، فضلاً عن تنظيم مؤتمر إنساني عاجل. وفي هذا الصدد، نرحب بإعلان فرنسا عن عقد مؤتمر لدعم لبنان.

ختاماً، سيواصل الاتحاد الأوروبي العمل بلا كلل لتمهيد الطريق للحلول الدبلوماسية وتهدئة الحالة بالغة الخطورة في المنطقة.

**الرئيسة (تكلت بالفرنسية):** أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

**السيد الضحاك (الجمهورية العربية السورية):** أبدأ كلامي من حيث توقف زميلي ممثل فلسطين الدائم أمام مجلسكم مساء أمس (انظر S/PV.9744) حيث قال إن سلطات الاحتلال الإسرائيلي لا تصغي إلى مجلسكم، وتواصل استهتارها بالأمن المتحدة والقانون الدولي وارتكاب المزيد من أعمال العدوان والجرائم الوحشية، وتواصل

لقد اتسع نطاق النزاع الآن ليشمل لبنان، مسببا دوامة خطيرة من الهجمات والرود الانتقامية التي لا تؤدي إلا إلى تعميق عقلية الحرب في المنطقة. لذا يحث الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. ويجب على جميع الأطراف احترام سلامة أراضي لبنان وسيادته. ويجب أيضاً أن يكف الآن حزب الله عن إطلاق الصواريخ والمقذوفات الأخرى على الأراضي الإسرائيلية دون مبرر. كما ندين بشدة إطلاق الصواريخ من إيران على إسرائيل. وفي الوقت نفسه، يساورنا القلق العميق إزاء الغارات الإسرائيلية على المناطق المكتظة بالسكان في لبنان، والتي تسببت في وقوع عدد كبير من الضحايا المدنيين، بما في ذلك بين النساء والأطفال والعاملين في المجال الإنساني، علاوة على تدمير البنية التحتية المدنية.

فهناك أكثر من مليون لبناني مشرد الآن. ويحاول أكثر من 200 000 شخص اللجوء إلى سوريا التي مزقتها الحرب. وهناك أيضاً 60 000 إسرائيلي غير قادرين على العودة إلى ديارهم في شمال إسرائيل. ونأسف على وجه الخصوص للثمن الباهظ الذي يدفعه المدنيون. لذا يجب أن يستمر إصال المساعدات الإنسانية الكبيرة إلى المحتاجين دون عوائق، ويجب السماح بإيصالها بشكل آمن في جميع الأوقات. في الوقت نفسه ندعو إلى وقف التصعيد وناشد كلا الطرفين للتنفيذ الفوري لوقف إطلاق النار عبر الخط الأزرق والعمل على التنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006) من أجل ضمان العودة الآمنة للسكان المشردين من كلا الجانبين. ونؤكد مرة أخرى دعمنا القوي لجهود فرنسا والولايات المتحدة الرامية إلى وقف إطلاق النار عن طريق التفاوض.

ندين أيضاً الهجمات التي استهدفت قوات حفظ السلام التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) في 10 تشرين الأول/أكتوبر وجميع الهجمات على قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وهو ما يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الإنساني الدولي وللقرار 1701 (2006). إننا نؤكد من جديد دعمنا الكامل لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، والتي لدينا يشارك فيها الاتحاد الأوروبي على نحو فعال. ففي حالة الطوارئ الحالية، تضطلع القوة المؤقتة بدور أساسي في تحقيق الاستقرار في جنوب لبنان. ونحث جميع الأطراف على احترام

الأسلحة المحظورة بما فيها أسلحة الدمار الشامل، يعكس بوضوح الطبيعة العدوانية للاحتلال وممارساته الإجرامية التي زعزت أمن المنطقة واستقرارها على مدى عقود، وحالت دون عيش أهلها في جو من الرفاه والازدهار.

بالتزامن مع تصعيد العدوان الإسرائيلي على لبنان كثفت سلطات الاحتلال الإسرائيلي من اعتداءاتها على الأراضي السورية حتى باتت تلك الاعتداءات شبه يومية. وقد طالت خلال الأيام القليلة الماضية عددا من الأبنية السكنية في العاصمة دمشق، ما أسفر عن استشهاد 15 مدنيا، غالبيتهم من النساء والأطفال، وإصابة العشرات غيرهم بجروح، ناهيك عما سببته تلك الاعتداءات من ترهيب للمدنيين الأمنيين وما ألحقته من خسائر مادية وأضرار كبيرة بالممتلكات العامة والخاصة في المنطقة.

لقد استهدفت تلك الاعتداءات الإسرائيلية أيضا الطريق الدولي الذي يربط بين دمشق وبيروت، والذي يسلكه آلاف القادمين يوميا من لبنان الشقيق هربا من آلة القتل الإسرائيلية، الأمر الذي تسبب في معاناة إضافية لهم فاقمت من معاناتهم الإنسانية الناجمة أساسا عن التهجير. كما طالت الاعتداءات الإسرائيلية منشآت اقتصادية ومركزا لتجميع المساعدات الغذائية والطبية للوافدين من لبنان في مدينة حسياء الصناعية.

إن بلدي سورية، إذ يشدد على حقه في الدفاع عن سلامة أراضيه بكل الوسائل التي يكفلها القانون الدولي، يطالب مجلس الأمن بالتحرك الفوري لوقف الاعتداءات الإسرائيلية وضمان المساءلة عليها ومنع تكرارها.

يجدد بلدي، سورية، الإعراب عن تضامنه القوي مع لبنان الشقيق الذي يواجه مأساة إنسانية طارئة جراء العدوان الإسرائيلي. وبالرغم من التحديات التي تواجهها والإجراءات القسرية الأحادية للإنسانية، اتخذت الحكومة السورية جميع الإجراءات اللازمة لتقديم المساعدة الإنسانية لجميع الوافدين إلى أراضيها من لبنانيين وسوريين ورحايا دول ثالثة الذين تجاوزت أعدادهم 350 000، من بينهم 100 000 لبناني وآلاف الوافدين العرب والأجانب.

سفك دماء المدنيين الأبرياء. إن هذا السلوك الهجمي الإسرائيلي وتوسيع كيان الاحتلال في نطاق عدوانه ليشمل لبنان وتكثيف اعتداءاته على الأراضي السورية وغيرها من دول المنطقة هو نتيجة ليقين سلطات الاحتلال بأن في هذا المجلس من يحول دون نهوضه بولايته واتخاذ أي خطوات فعالة لوقف العدوان ووضع حد للجرائم الإسرائيلية.

إن ما اعترى عمل المجلس من عجز ومماثلة إزاء الوضع في غزة من الممكن أن يتكرر في حالة لبنان، وهو ما ينبغي تجنبه تماما وعدم السماح بتكراره. إن من غير المقبول بل ومن المعيب أن البعض في هذا المجلس ممن نصب نفسه مدافعا عن حقوق الإنسان لا يرى ضيرا في استباحة كيان الاحتلال الإسرائيلي لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وانتهاك أحكام القانون الدولي. لا بل إنه يقوم بتشويه الحقائق لجعل من المجرم ضحية ومن العدوان السافر ممارسة مزعومة لحق الدفاع الشرعي عن النفس. ولا يتورع عن تقديم شتى أشكال الدعم لتمكين كيان الاحتلال من مواصلة أعماله العدوانية وجرائمه الوحشية، وتهديد السلم والأمن الدوليين في المنطقة وما ورائها.

في الوقت الذي أدانت فيه الغالبية العظمى من الدول الأعضاء حرب الإبادة الجماعية والجرائم التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في غزة، فإن مجرمي الحرب في كيان الاحتلال يهددون علناً بجعل لبنان غزة أخرى. لذا فإن المطلوب من المجلس الآن ليس مجرد الاكتفاء بعد أيام العدوان ولا إحصاء أعداد الضحايا، وإنما التحرك الفوري والجاد لوقف العدوان الإسرائيلي الهجمي على لبنان، والذي استهدف آلاف المدنيين الأبرياء والصحفيين والعاملين في المجالين الإنساني والطبي ونشر الموت والدمار في مناطق بأكملها، وسوى أبنية وأحياء سكنية بالأرض، وهجر مئات الآلاف من قاطنيها داخل وطنهم لبنان وإلى بلدي، سوريا.

إن الاستهداف الإسرائيلي المتعمد للمدنيين، وتفجير أجهزة الاتصالات، وجرائم الاغتيال والاستهداف المكثف للأسلحة الثقيلة والقنابل ذات القوة التدميرية الهائلة في مراكز المدن والأحياء السكنية المكتظة بالمدنيين؛ وما يرافق تلك الأعمال الوحشية من دعوات يطلقها مسؤولو سلطات الاحتلال إلى مواصلة القتل الجماعي واستخدام

التاريخ. فالكلمة الفصل ستكون دوما لأصحاب الأرض، مهما طال الاحتلال ومهما أمعن في جرائمه وطغيانه.

**الرئيسة (تكلمت بالفرنسية):** أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

**السيد بربوو (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية):** إنه بالفعل يوم كئيب لتعددية الأطراف عندما يتعرض رمز السلام الدولي ذاته - الخوذ الزرقاء - لهجوم مباشر. لقد ارتكبت إسرائيل خرقاً آخر لميثاق الأمم المتحدة، وازدراءً آخر للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، من خلال هجماتها المباشرة على قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. إن الهجمات العشوائية التي شنها جيش الدفاع الإسرائيلي ضد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والتي أدت إلى إصابة اثنين من جنودنا لحفظ السلام، تبرهن بوضوح كيف أن إسرائيل تضع نفسها فوق القانون الدولي وفوق عدم الإفلات من العقاب وفوق قيمنا المشتركة للسلام. إننا ندين بشدة ذلك الانتهاك. إن افتقار إسرائيل إلى أي بوصلة أخلاقية واضحة أمر مروع بالفعل.

وعلى تلك الخلفية، ترغب إندونيسيا في تسليط الضوء على ثلاث نقاط.

أولاً، تمثل أعمال إسرائيل ضد القوة المؤقتة محاولة سافرة لنشر الرعب في الميدان لتخويف بعثة حفظ السلام والمجتمع الدولي على حد سواء. وذلك أمر غير مقبول. ولأكن واضحاً: أولئك الذين يقفون إلى جانب قضية السلام لن يخافوا مطلقاً من المتمررين ومرتكبي الإبادة الجماعية. ونذكر القوات الإسرائيلية وجميع الجهات الفاعلة بالتزاماتها بضمان الحماية الكاملة لأفراد القوة المؤقتة وممتلكات الأمم المتحدة.

ثانياً، يتطلب تحدي إسرائيل المستمر للقانون الدولي اتخاذ إجراءات فورية. وقد جاءت تلك الهجمات في خضم نمط أوسع من الانتهاكات الإسرائيلية للقرار 1701 (2006). ويشمل ذلك التوغلات المتكررة في الأراضي اللبنانية، وانتهاك سيادة لبنان وسلامة أراضيه. وكما هو مسجل بوضوح في تقرير الأمين العام (S/2024/548) بشأن تنفيذ القرار، شنّ جيش الدفاع الإسرائيلي 551 انتهاكاً جويًا في الفترة من شباط/فبراير إلى حزيران/يونيه وحدها. إن استمرار تلك الانتهاكات للقانون الدولي، من دون أي عواقب ذات مغزى، أمر

لقد قامت اللجنة العليا للإغاثة بإصدار القرارات اللازمة وتوفير كل التسهيلات اللازمة لدخولهم ومساعدتهم، بما في ذلك إقامة مراكز الاستجابة الإنسانية على المعابر الحدودية بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والهلال الأحمر العربي السوري والجمعيات الأهلية السورية. وجهزت مراكز الإيواء لاستضافتهم، إلى جانب منازل المواطنين السوريين الذين فتحوا أبوابهم لاستضافة أشقائهم. وتم توفير الرعاية الصحية والخدمات الطبية التي تجاوزت 20 000 خدمة حتى تاريخه. كما يتم تقديم السلات الغذائية والمساعدات الإنسانية غير الغذائية وخدمات النقل والاتصالات والاستشارات القانونية والتزويد بالوثائق الرسمية ومنح الإعفاءات الجمركية وغيرها من الخدمات الأساسية مجاناً. وتتطلع سوريا إلى استجابة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للنداءات ذات الصلة التي أطلقتها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ووكالات الأمم المتحدة الأخرى.

تؤكد سورية على ضرورة أن يتخذ المجلس إجراءات حازمة وفورية وأن يتخذ قراراً واضحاً وغير قابل للتأويل وغير قابل للمماطلة - كما رأينا في حالات ماضية - يلزم سلطات الاحتلال الإسرائيلي بوقف عدوانها على فلسطين ولبنان وعلى الأراضي السورية ولجم كيان الاحتلال والتصدي لمساعيه الرامية إلى اجتياح الأراضي اللبنانية، لما يمثل ذلك من انتهاك سافر لسيادة لبنان ووحدة وسلامة أراضيه وتهديد جسيم لأمنه واستقراره.

ويؤكد بلدي أيضاً على ضرورة مساءلة إسرائيل وضمن عدم إفلاتها من العقاب ووضع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالصراع العربي - الإسرائيلي، وفي مقدمتها القرارات 242 (1967) و 338 (1973) و 497 (1981) موضع التنفيذ، انطلاقاً من المسؤولية الأساسية التي أناطتها دولنا الأعضاء بمجلس الأمن لحفظ السلم والأمن الدوليين.

ختاماً، إن محاولات كيان الاحتلال كسر إرادة شعوب المنطقة ودفعها إلى التخلي عن حقوقها الراسخة في مقاومة الاحتلال واستعادة أراضيها المحتلة لن يكتب لها النجاح. هكذا علمنا التاريخ وحقائق

وسلامة أراضيها ولميثاق الأمم المتحدة وللقرار 1701 (2006)، وهو ما تسبب في تصاعد الأزمة الإنسانية جراء الغارات العنيفة على قرى الجنوب اللبناني والبقاع وعلى الضاحية الجنوبية للعاصمة بيروت حيث شن جيش العدوان الإسرائيلي 10 000 غارة، مما تسبب في وقوع مجازر عديدة وسقوط 1200 ضحية بين المدنيين في ظرف أيام قليلة، بينهم مئات الأطفال والنساء، بالإضافة إلى قرابة 10 000 جريح وتهجير أكثر من مليوني مدني، بينهم 400 000 طفل.

لم تستثنِ الاعتداءات الإسرائيلية، وبالضبط كما حدث في قطاع غزة، الطواقم الصحية والإغاثية بما فيها العاملون في الأمم المتحدة كذلك الصحفيون، ثم المستشفيات ودور العبادة، وذلك باستخدام أعتى أنواع الأسلحة وفي خرق فاضح ومتكرر لمبادئ وقواعد القانون الدولي.

إن المجموعة العربية، وهي تؤكد تضامنها الدائم مع لبنان الشقيق في وجه العدوان المتواصل وغير المبرر، تدعو مجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل إلى الاضطلاع بمسؤولياتهما تجاه هذا العدوان المتواصل وهذه العنجهية والاستهتار بمبادئ الأمن والسلم الدوليين والعمل على ضمان الوقف الفوري للعدوان والاعتداءات على المدنيين العزل في لبنان وانتهاك سيادة وسلامة هذا البلد العزيز، وذلك من خلال تنفيذ القرار 1701 (2006) بالكامل. كما نحث جميع الدول على تمويل النداء الطارئ الذي أطلقته الأمم المتحدة من أجل إغاثة النازحين. وننوه، في هذا الإطار، بدور الأمم المتحدة على الأرض من خلال هيئات الإغاثة وكذا قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وندين الهجوم على هذه القوة الذي وقع اليوم.

وندعو، ختاماً، إلى العمل على تقادي كارثة إنسانية وسياسية لا يمكن توقع تبعاتها وذلك من خلال وقف هذا العدوان بالتوازي مع العمل على وقف الحرب في غزة فوراً ومنع تمددها.

**الرئيسة (تكلت بالفرنسية):** لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة 17/35.

يثير القلق الشديد، ويقوض مصداقية النظام القانوني الدولي ويقوض مصداقية المجلس نفسه.

ثالثاً، تشدد إندونيسيا، بصفتها أكبر مسهم بقوات في القوة المؤقتة، على دعمنا الثابت والكامل للقوة ولعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتشيد إندونيسيا بجميع قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة العاملة في الميدان. إننا نحیی شجاعتهم وتفانيهم في سبيل قضية السلام. وعلى الرغم من الهجمات الشائنة، تظل إندونيسيا ملتزمة التزاماً راسخاً بالعمل مع الأمم المتحدة وقائد القوة المؤقتة والمجتمع الدولي لضمان نجاح مهمة القوة. وتتوقف جهود التهدئة وأفاق السلام الدائم في المنطقة على قدرة القوة المؤقتة على تنفيذ ولايتها بالكامل. ويجب أن يتخذ المجلس إجراءات حازمة لضمان أن تتمكن القوة المؤقتة من مواصلة عملها الحيوي في جنوب لبنان والتمسك بأعلى معايير السلوك، مع ضمان سلامة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وأمنهم.

ينص الدستور الإندونيسي على مسؤولية جميع الإندونيسيين في الإسهام في بناء نظام عالمي قائم على الحرية والسلام الدائم والعدالة الاجتماعية. ولهذا السبب، تدعم إندونيسيا بقوة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتفخر بكونها خامس أكبر بلد مساهم بقوات عسكرية وأفراد شرطة. وتُستمد ولاياتها من مجلس الأمن. ولذلك، أود أن أطلب من المجلس ما يلي: لقد أوفت قواتنا لحفظ السلام بولاياتها؛ يرجى التأكد من أن المجلس يفي أيضاً بولاياته.

**الرئيسة (تكلت بالفرنسية):** أعطي الكلمة الآن لممثل موريتانيا.

**السيد محمد لغظف (موريتانيا):** في البداية، أود أن أشكر بعثة فرنسا على طلب عقد هذه الجلسة. كما أود شكر السيدة روزماري ديكارلو، وكيلا الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، والسيد جان بيير لاکروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام، على الإحاطتين اللتين قدمتهما حول آخر التطورات على الأرض فيما يتعلق بالعدوان على الجمهورية اللبنانية الشقيقة.

وأدلي بهذا البيان باسم المجموعة العربية.

لقد بدأت إسرائيل بتاريخ الأول من تشرين الأول/أكتوبر عملية اجتياح بري واسع للجمهورية اللبنانية، وذلك في تحد صارخ لسيادة